جامعة الدول العربية
المنظمة العربية للتنمية الزراعية

أوضاع الأمن الغذائي العربي

2021

جامعة الدول العربية
المنظمة العربية للتنمية الزراعية

أوضاع الأمن الغذائي العربي

2021

التقـــديم

تحرص المنظمة العربية للتنمية الزراعية على إصدار التقرير السنوي حول تطورات أوضاع الأمن الغذائي في الدول العربية استشعاراً منها بأهمية متابعة تلك التطورات، وأهمية إطلاع أصحاب المعالي وزراء الزراعة وأصحاب المعالي وزراء المالية والاقتصاد في الدول العربية، ومتخذي القرار والمسئولين وكافة المهتمين بأوضاع الأمن الغذائي العربي على هذه التطورات.

يتزامن إصدار تقرير هذا العام مع انشغال دول العالم بما طرأ على الساحتين الإقليمية والدولية من مستجدات سياسية وطبيعية واقتصادية أثرت تأثيراً بالغاً على أوضاع الأمن الغذائي نتيجة تأثيراتها السالبة على سلاسل إنتاج وتجارة السلع الغذائية. فبالإضافة للآثار الممتدة لجائحة كورونا على أوضاع الأمن الغذائي وآثار تغيير المناخ وحالات عدم الاستقرار والاضطرابات التي تشهدها بعض الدول، أضافت الحرب الروسية الأوكرانية مزيداً من التحديات على أوضاع الأمن الغذائي سواء على مستوى الوطن العربي أو المستوى العالمي. ومما لا شك فيه فإن هذه المستجدات دعت كافة دول وأقاليم العالم إلى اتخاذ الإجراءات اللازمة للحد من آثارها.

والمنظمة إذ تصدر هذا التقرير متضمناً استعراضاً للمتغيرات المعاصرة المؤثرة على أوضاع الأمن الغذائي العربي وما طرأ على إنتاج وتجارة واستهلاك السلع الغذائية بالدول العربية بين عامي 2020 و2021، تأمل أن يساهم في رصد ومتابعة التطورات في أوضاع الأمن الغذائي العربي بما يساعد على تفعيل جهود تعزيز الصمود ودعم التحول الزراعي لتحقيق أهداف التنمية الزراعية والأمن الغذائي في المنطقة العربية.

وأخيراً لا يفوتني أن أتقدم بخالص الشكر والتقدير لأصحاب المعالي وزراء الزراعة العرب والوزراء أعضاء المجلس الاقتصادي والاجتماعي ومعالي الأمين العام لجامعة الدول العربية للدعم المتواصل لبرامج عمل وأنشطة المنظمة، والشكر موصول للخبراء بالدول العربية الذين قاموا بتعبئة الاستمارات الخاصة بإعداد هذا التقرير، وإلى الخبراء والمستشارين بالمنظمة الذين أعدوا هذا التقرير.

والله ولي التوفيق،،،،

البروفيسور / إبراهيم آدم أحمد الدخيري

المدير العام

2022

خمسون عاما في خدمة
التنمية الزراعية العربية

المحتويات

الموضوعات	رقم الصفحة
التقديم	أ
مقدمة	و
الجزء الأول: المتغيرات المعاصرة المؤثرة على أوضاع الأمن الغذائي العربي	1
1.1 التطورات في بيئة التجارة الدولية	2
2.1 تغير المناخ	4
3.1 خطر النزاعات وتأثير الأزمات الخارجية على الأمن الغذائي	6
4.1 تقلبات الأسعار العالمية للسلع والمنتجات الغذائية	8
1.4.1 عرض محاصيل الحبوب	10
2.4.1 الطلب على محاصيل الحبوب	10
3.4.1 الاستهلاك العالمي لمحاصيل الحبوب	10
4.4.1 الأسعار العالمية لمحاصيل الحبوب	11
5.4.1 عرض سلعة السكر	12
6.4.1 الطلب على سلعة السكر	12
الجزء الثاني تطورات محاور الأمن الغذائي العربي	14
1.2 إتاحة الغذاء في الوطن العربي	14
1.1.2 إتاحة الغذاء من إنتاج الوطن العربي	14
1.1.1.2 المساحة المزروعة من السلع الغذائية الرئيسية	14
2.1.1.2 إنتاج السلع الغذائية الرئيسية	14
إنتاج القمح	15
إنتاج الذرة الرفيعة والدخن	18
إنتاج الأرز	18
إنتاج الشعير	19
إنتاج الذرة الشامية	20
إنتاج مجموعة المحاصيل السكرية	21
إنتاج مجموعة البذور الزيتية والزيتون	21
إنتاج مجموعة الدرنات	22
إنتاج مجموعة البقوليات	22
إنتاج مجموعتي الخضر والفاكهة	22
3.1.1.2 سلع الإنتاج الحيواني	23
إنتاج اللحوم	23
إنتاج الألبان	23
إنتاج بيض المائدة	24
إنتاج الأسماك	24
2.1.2 إتاحة الغذاء من التجارة الخارجية	25

المحتويات

الموضوعات	رقم الصفحة
2.1.2. 1 التجارة الخارجية في السلع الغذائية الرئيسية بين عامي 2020 و2021	25
2.1.2. 2 التجارة العربية الزراعية البينية	28
2.1.2. 3 إتاحة الغذاء من المنح والمساعدات الغذائية	30
2-1-4 مؤشر توفر الغذاء	30
2-2 إمكانات الحصول على الغذاء 2-2-1 إمكانات الحصول على الغذاء والعوامل المؤثرة عليها	32
2-2-2 جهود الدول العربية لتعزيز إمكانات الحصول على الغذاء	36
2-3 الاستفادة من الغذاء	37
2-3-1 المتاح من الاستهلاك من السلع الغذائية الرئيسية	38
2-3-2 نقص التغذية	42
2-3-3 الفجوة الغذائية ومعدلات الاكتفاء الذاتي من السلع الغذائية الرئيسية	43
2-3-4 معدلات الاكتفاء الذاتي من السلع الغذائية الرئيسية	44
الجزء الثالث: استقرار وحوكمة الأمن الغذائي بالدول العربية	46
3-1 جهود تحقيق استقرار وحوكمة الأمن الغذائي بالدول العربية	46
3-1-1 الجهود على المستويات القطرية	46
3-1-2 الجهود على المستوى القومي	49
3-1-3 نماذج لإنجازات المنظمة في مجال المشروعات خلال العام 2021	50

قائمة الجداول

الجداول	رقم الصفحة
جدول (1-1) معدل النمو السنوي للتجارة العربية والدولية خلال الفترة (2015 - 2021)	3
جدول (1 - 2) مساهمة الدول غير العربية في قيمة واردات الوطن العربي من بعض السلع الغذائية عام 2021 (٪)	8
جدول (1 - 3) إنتاج واستهلاك سلع الحبوب والسكر المكرر في الوطن العربي والعالم	9
جدول (2-1) مساحات المحاصيل الغذائية الرئيسية في الوطن العربي (ألف هكتار)	16
جدول (2 - 2) إنتاج السلع الغذائية النباتية الرئيسية في المنطقة العربية خلال الفترة 2016 - 2021 (ألف طن)	16
جدول (2 - 3) إنتاج محاصيل الحبوب والبذور الزيتية الرئيسة في المنطقة العربية (ألف طن)	17
جدول (2 -4) تطور الإنتاج الحيواني في المنطقة العربية خلال الفترة 2016-2021 (ألف طن)	24
جدول (2 -5) قيمة الصادرات والواردات الكلية والزراعية والغذائية في الوطن العربي (مليار دولار)	25
جدول (2 -6) قيمة صادرات وواردات السلع الغذائية الرئيسية في الوطن العربي عامي 2020 و2021 (مليون دولار)	27
جدول (2 - 7) قيمة التجارة البينية الغذائية العربية للمجموعات السلعية الرئيسية خلال الفترة 2019 - 2021 (مليار دولار)	29
جدول (2 - 8) إنتاج واستهلاك القمح في الدول المنتجة الرئيسية في العالم عام 2021، (مليون طن)	30
جدول (2-9) درجات مؤشر توفر الغذاء في الدول العربية خلال الفترة 2019 -2021 (الدرجات من 0 - 100)	31

الجداول	رقم الصفحة
جدول (2 – 10) مؤشرات الأمن الغذائي على المستويين العربي والعالمي عامي 2019 و2020 (الدرجات من 0 – 100)	31
جدول (2 –11) معدل النمو السنوي لمتوسط دخل الفرد في الوطن العربي والعالم (٪)	33
جدول (2 – 12) متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (ألف دولار)	33
جدول (2 – 13) متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الزراعي خلال الفترة 2015 – 2020 بالدولار (بالأسعار الجارية)	34
جدول (2 –14) تطور الأسعار العالمية للسلع الغذائية الرئيسية خلال الفترة 2015 – 2021 (دولار/ طن)	35
جدول (2 – 15) الأرقام القياسية لأسعار المستهلك في الدول العربية خلال الفترة 2016 – 2020 (2015=100٪)	36
جدول (2 –16) المتاح من الاستهلاك من السلع الغذائية الرئيسية خلال الفترة (2019 – 2021) (مليون طن)	39
جدول (2 – 17) متوسط نصيب الفرد من المتاح للاستهلاك من السلع الغذائية في الوطن العربي للفترة (2019 –2020 كلجم / سنة)	39
جدول (2– 18) إمدادات الطاقة في الدول العربية (كيلو كالوري / للفرد / اليوم)	40
جدول (2 –19) الإمدادات الغذائية من البروتين في الدول العربية (جرام / للفرد / اليوم)	41
جدول (2 –20) الإمدادات الغذائية من الدهون في الدول العربية (جم / للفرد / اليوم)	41
جدول (2– 21) نقص التغذية ومؤشر الجوع في بعض الدول العربية (2013 –2021)	42
جدول (2 – 22) مساهمة السلع الغذائية في قيمة الفجوة الغذائية بين عامي 2020 و2021 (مليار دولار)	44
جدول (2 – 23) نسبة الاكتفاء الذاتي لأهم السلع الغذائية عامي 2020 و2022	44
جدول (3 – 1) نماذج من مشروعات المنظمة عام 2021 لتعزيز واستدامة الأمن الغذائي	51

قائمة الأشكال

الأشكال	رقم الصفحة
شكل (1–1) معدل النمو السنوي للتجارة العربية والدولية خلال الفترة (2015 –2021)٪	3
الشكل (1 – 2) آثار تغير المناخ على مختلف محاور الأمن الغذائي	5
شكل (1 – 3) تطور الأسعار العالمية لبعض السلع الغذائية الرئيسية خلال الفترة (2019– 2021)	9
شكل (1 – 4) توقعات تركز استهلاك القمح والأرز والذرة الشامية في العالم عام 2030	11
شكل (2 –1) إنتاج محاصيل الحبوب الرئيسة في المنطقة العربية (ألف طن)	15
شكل (2–2) إنتاج القمح في الدول العربية المنتجة الرئيسة خلال الفترة 2016 – 2021 (ألف طن)	17
شكل (2 –3) إنتاج الأرز في الدول العربية المنتجة الرئيسية خلال الفترة 2016 – 2021	18
الشكل (2 –4) معدل النمو لإنتاجية السلع الغذائية الرئيسة في الدول العربية خلال الفترة 2011 – 2021	19
الشكل (2 –5) إنتاج الشعير في الدول العربية المنتجة الرئيسية خلال الفترة 2016 – 2021	20
الشكل (2 –6) إنتاج الذرة الشامية في الدول العربية المنتجة الرئيسية خلال الفترة 2016 – 2021 (ألف طن)	20

الأشكال	رقم الصفحة
شكل (2 – 7) تطور كمية وقيمة صادرات السلع الغذائية الرئيسية في الوطن العربي خلال الفترة (2017 –2021)	26
شكل (2 – 8) تطور كمية وقيمة واردات السلع الغذائية الرئيسية في الوطن العربي خلال الفترة (2017 –2021)	28
الشكل (2 – 9) مؤشر إمكانات الحصول على الغذاء في الوطن العربي والعالم عام 2021	32
شكل (2 – 10) الرقم القياسي لأسعار الغذاء (2014 – 2016 = 100)	35
شكل (2 – 11) مؤشر جودة وسلامة الغذاء في الدول العربية والعالم عام 2021	38
شكل (3 –1) مؤشر الموارد الطبيعية والقدرة على الصمود في الدول العربية والعالم عام 2021	47

مقدمة

يزداد الاهتمام برصد ومتابعة تطورا ت إنتاج وتجارة واستهلاك السلع الغذائية في ظل ما يشهده العالم من متغيرات ذات تأثيرات مباشرة على أوضاع الأمن الغذائي على المستويين العربي والعالمي. وتواصل المنظمة العربية للتنمية الزراعية رصد ومتابعة وتحليل تطورات أوضاع الأمن الغذائي في الدول العربية لأبعادها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية. ويستهدف التقرير الذي دأبت المنظمة على إصداره سنوياً منذ عام 1986 متابعة ورصد تطورات أوضاع الأمن الغذائي على المستويات القطرية بالوطن العربي، وما يرتبط بها من عوامل داخلية وخارجية، وما تبذله الدول العربية ومؤسساتها التنموية من جهود لتوفير الغذاء لمواطنيها وتعزيز إمكانات حصولهم عليه. وتسعى المنظمة دوماً لتطوير محتوى هذا التقرير ليظل مواكباً لكافة المستجدات، ويستفيد من معلوماته الثرّة متخذو القرار.

تمثل قواعد بيانات المنظمة العربية للتنمية الزراعية والتقارير القطرية المعدة من قبل الخبراء المختصين بالدول العربية أهم المصادر التي تعتمد عليها المنظمة في إصدار هذا التقرير. ويمثل تقرير هذا العام الإصدارة الثالثة والثلاثين من سلسلة إصدارات التقرير التي تعدها الإدارة العامة للمنظمة.

قدم التقرير استعراضاً للمتغيرات الاقتصادية والطبيعية والسياسية المعاصرة المؤثرة على إنتاج وأسعار وتجارة السلع الغذائية على المستويين العربي والعالمي، موضحاً في ذلك تأثيراتها الحالية والمحتملة على إتاحة الغذاء، وإمكانية الحصول عليه، والاستفادة منه، وعلى استقرار وحوكمة الأمن الغذائي بالوطن العربي، والجهود القطرية والقومية الجارية لمجابهتها.

تناول التقرير التطورات في بيئة التجارة الدولية والمستجدات الأخرى ذات التأثير المباشر على أوضاع الأمن الغذائي العربي، حيث استعرض تطور تدفقات التجارة الدولية للسلع الغذائية الذي يعتبر غير موات لمسيرة الأمن الغذائي العربي، بجانب استعراض آثار الحروب التجارية وحروب العملات، والتقلبات في الأسعار العالمية للنفط وفي أسعار السلع الغذائية، وعدم الاستقرار في كثير من المناطق في العالم بسبب الحروب والنزاعات. كما تناول تغير المناخ معدّداً آثاره المتعددة في جوانبها البيئيّة والاقتصادية، والمخاطر التي تنطوي عليها، ثم تناول جهود الدول العربية في التصدي لها.

أما فيما يتصل بالنزاعات وتأثير الأزمات الخارجية على الأمن الغذائي فقد وضح التقرير أن عدداً من الدول العربية قد تأثرت كثيراً من جراء الاضطرابات والنزاعات الداخلية التي حدثت خلال السنوات الأخيرة، والتي أدت إلى نقص في السلع الغذائية المنتجة محلياً وصعوبات في تمويل وإتاحة السلع. وحول تقلبات الأسعار العالمية للسلع والمنتجات الغذائية استعرض التقرير أهم السلع الغذائية التي تتأثر الدول العربية بتقلبات أسعارها في الأسواق الدولية، وآثار زيادة الأسعار على الأمن الغذائي والتغذية بالوطن العربي، وقدم استعراضاً لتطورات العرض والطلب على سلع الحبوب والسكر متمثلةً في تطورات الإنتاج والاستهلاك، بجانب استعراض تطورات أسعارها، وتقلباتها وإسقاطاتها المستقبلة على المستويين العربي والعالمي.

ومن ثم تناول التقرير التطورات في إنتاج السلع الغذائية الرئيسية وتجارتها الخارجية، بجانب التطورات في المؤشرات التغذوية والفجوة الغذائية ومعدلات الاكتفاء الذاتي منها بين عامي 2020 و2021، وتطورات مؤشر توفر الغذاء ومؤشر إمكانات الحصول على الغذاء ومؤشر أمان وسلامة الغذاء، ومؤشر الموارد الطبيعية والقدرة على الصمود، وأهم العوامل التي تؤثر على مختلف محاور الأمن الغذائي في جوانبها الإنتاجية والتجارية والاستهلاكية والتغذوية، والجهود المبذولة على المستويات القطرية وعلى المستوى القومي لضمان استقرار وحوكمة أوضاع الأمن الغذائي بالدول العربية.

١

المتغيرات المعاصرة المؤثرة على الأمن الغذائي العربي

المتغيرات المعاصرة المؤثرة على الأمن الغذائي العربي

يرتبط الأمن الغذائي العربي بمجموعة من المتغيرات التي تؤثر على مختلف محاوره بالدول العربية. تشمل تلك المتغيرات المستجدات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والطبيعية سواء على المستوى العربي أو الإقليمي أو الدولي.

1-1 التطورات في بيئة التجارة الدولية:

من أهم المستجدات ذات التأثير المباشر على أوضاع الأمن الغذائي في الدول العربية التطورات في بيئة التجارة الدولية، حيث تشير العديد من المؤشرات والتوقعات إلى أن الوضع الراهن لتدفقات التجارة الدولية للسلع الغذائية يعتبر غير موات لمسيرة الأمن الغذائي العربي. ويرتبط ذلك بتباطؤ معدلات نمو التجارة العالمية، وتأخر التعافي من تداعيات جائحة كورونا والسياسات التجارية غير الملائمة لبعض الدول المنتجة الرئيسية لسلع الحبوب، والزيوت النباتية، والأسمدة، والطاقة. هذا بالإضافة إلى ما يشهده العالم في الوقت الراهن من انتشار للسياسات التجارية الحمائية، وما يمكن أن ينتج عنها من صعوبات في سلاسل إمداد السلع الغذائية التي تحد من مقدرات الدول العربية لمقابلة احتياجاتها الغذائية من السلع ومدخلات الإنتاج التي يتم استيرادها من خارج الوطن العربي.

ومن المستجدات الأخرى ذات التأثير المباشر على أوضاع الأمن الغذائي العربي الحروب التجارية وحروب العملات، والتقلبات في الأسعار العالمية للنفط وللسلع الغذائية، وعدم الاستقرار في كثير من المناطق في العالم بسبب الحروب والنزاعات. وقد نتج عن تلك المتغيرات تباطؤ واضح في التجارة الدولية التي شهدت معدلات نمو سالبة سواء بالنسبة للصادرات أو الواردات. وكما هو موضح بالجدول

(1-1)، والشكل (1-1) فإن معدل النمو السنوي للتجارة كان سالباً في معظم سنوات الفترة 2015 – 2020، ولكنه تحسن كثيراً في عام 2021 نتيجة للتعافي الذي شهدته معظم مقتصدات مناطق العالم بما فيها منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، كما يلاحظ أن المعدل أخذ نفس الاتجاه خلال سنوات الفترة 2015 – 2021 على المستويين العربي والعالمي.

وفي ضوء هذه الظروف غير المواتية التي تشهدها بيئة التجارة الدولية، ازدادت التوقعات السلبية حول مستقبل أداء الاقتصاد العالمي. وتشير توقعات البنك الدولي إلى أن معدل النمو الاقتصادي في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا سوف يبلغ نحو (4.4 ٪) في عام 2022، ولكنه سوف يتراجع إلى نحو (3.4 ٪) في عام 2023.

جدول (1-1): معدل النمو السنوي للتجارة العربية والدولية خلال الفترة (2015 -2021) (٪)

السنوات	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021
الوطن العربي							
نمو الصادرات	-30.96	-8.45	14.90	26.76	-5.81	-25.12	42.43
نمو الواردات	-5.57	-8.41	3.59	3.42	2.53	-14.00	19.79
العالم							
نمو الصادرات	-12.89	-3.12	10.62	10.16	-2.77	-7.15	26.29
نمو الواردات	-12.21	-3.15	11.02	10.25	-2.64	-7.48	26.00

المصدر: مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الموقع الإلكتروني 2022).
المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية، أعداد متفرقة.

شكل (1-1): معدل النمو السنوي للتجارة العربية والدولية خلال الفترة (2015 -2021) (٪)

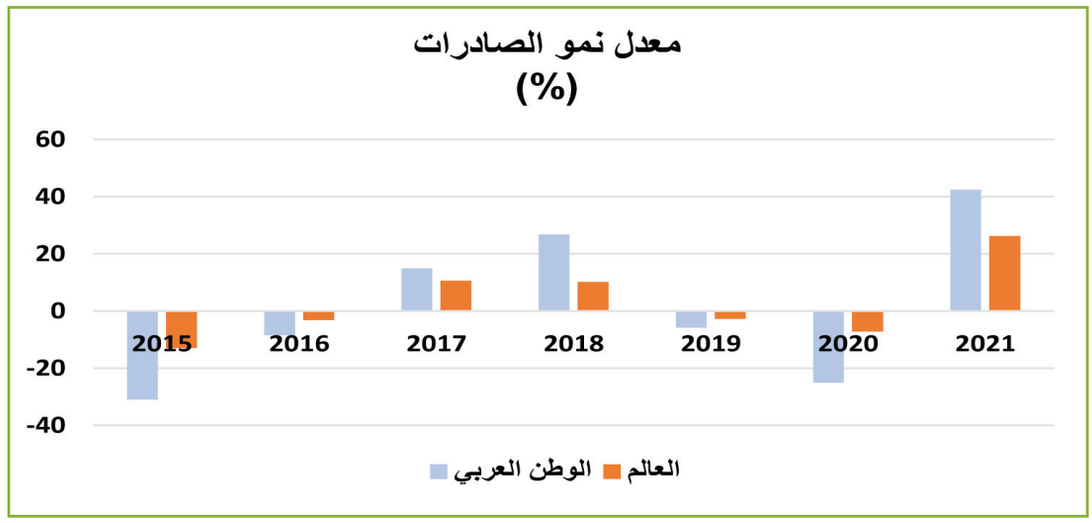

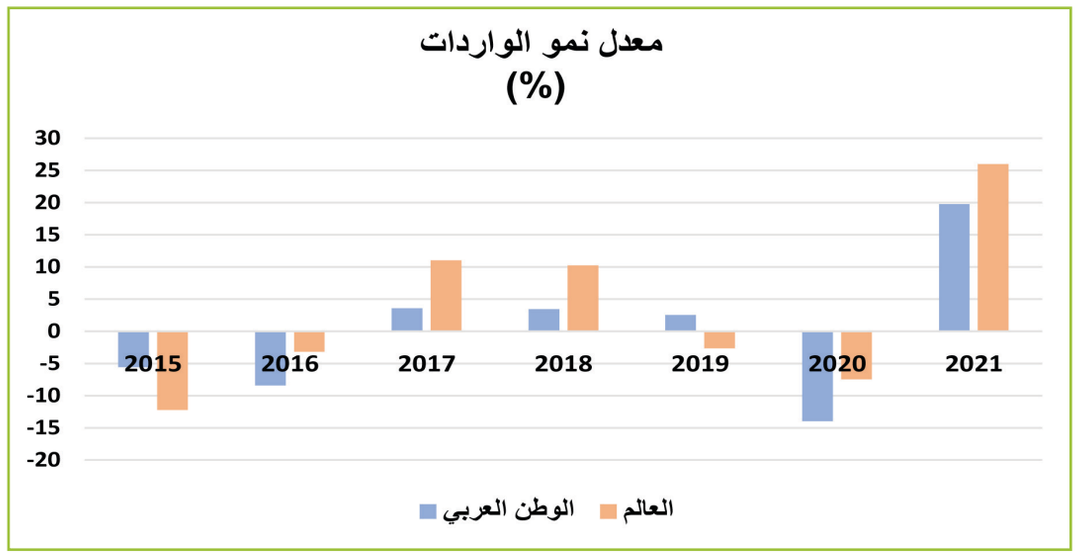

ويعتبر تطوير التجارة البينية من أهم المجالات التي تتبناها الدول العربية لمجابهة المتغيرات المعاصرة في بيئة التجارة الدولية، هذا إلى جانب تطوير وتحسين سلاسل الإمداد الغذائي، وتعزيز التكامل والترابط بين حلقاتها في الدول العربية بما يعزز من قدرات الدول العربية في الاعتماد على الذات في استغلال مواردها الاستغلال التكاملي الأمثل من خلال الاستثمارات المشتركة لتوفير الغذاء وتبادل سلعه فيما بينها. وقد قامت بعض الدول العربية بإبرام الاتفاقات الثنائية والجماعية، كما تم الاتفاق على تطبيق البرنامج التنفيذي لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، وإقامة التكتلات الإقليمية بين بلدان الوطن العربي، وتوج ذلك بإعلان الاتحاد الجمركي العربي من أجل زيادة التجارة العربية البينية والاندماج.

2-1 تغير المناخ:

تعتبر المنطقة العربية وبحكم طبيعتها الجغرافية من أكثر مناطق العالم جفافاً وبها مساحات واسعة من الأراضي المتصحرة والأراضي المهددة بالتصحر، وتشكل فيها ندرة المياه محدداً أساسياً للإنتاج الزراعي والغذائي. ويضيف تغير المناخ المزيد من التحديات إلى الموارد الطبيعية المحدودة في المنطقة العربية. ويمكن أن تؤثر الظروف الطبيعية غير الملائمة الناتجة عن تغير المناخ سلباً على توفير الغذاء الآمن في الوطن العربي، لأنها تشكل تحديات خطيرة للزراعة وإنتاج الغذاء، وتؤثر على أسعار الغذاء والعمالة.

وللتغيرات المناخية أبعاد وآثار متعددة في جوانبها البيئية والاقتصادية. وتنطوي على مجموعة من المخاطر التي تواجه الإنتاج الزراعي والأمن الغذائي. تشمل هذه المخاطر انخفاض إنتاجية المحاصيل الزراعية وزيادة المقننات أو الاحتياجات المائية للحاصلات، وتدهور خصوبة الأراضي، وانتشار الحشائش والحشرات والأمراض النباتية، بجانب التأثير السلبي على الإنتاج الحيواني والسمكي.

وللتغيرات المناخية آثار سالبة على كافة محاور الأمن الغذائي في المنطقة العربية، ويتوقع أن تزداد حدة آثارها السلبية بمرور الزمن، وأنها ستؤثر على مختلف الدول والأقاليم بعد عام 2030. كما يتوقع أن تكون الفئات الأكثر اعتماداً في معيشتهم ودخولهم على الزراعة، وبخاصة صغار المنتجين في الدول النامية هي الأكثر تعرضاً لهذه الآثار السلبية.

وتشير دراسات المنظمة العربية للتنمية الزراعية ومنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة إلى أنه إذا لم تتخذ الآن التدخلات التي تجعل الزراعة أكثر استدامة، وأكثر مرونة إنتاجياً، فإن آثار التغيرات المناخية سوف تؤدي إلى تراجع كبير في إنتاج الغذاء في الدول والأقاليم التي تعاني فعلياً من قصور في الأمن الغذائي. ويرتكز ذلك على ما تتسم به المنطقة العربية من ندرة في الموارد الزراعية وانخفاض إنتاجيتها وبخاصة المياه. فنصيب الفرد من موارد المياه العذبة المتاحة يعادل نحو (10 ٪) من المتوسط العالمي. ويتوقع أن ينخفض إلى النصف بحلول عام 2050، في حال استمرت الاتجاهات الحالية في نمو السكان وأنماط الاستهلاك على نفس الوتيرة.

وقد أدى التغير المناخي إلى تفاقم شح المياه في العالم العربي، والذي يرجح أن يتواصل خلال السنوات القادمة، كما يتوقع أن يرتفع معدل الحرارة في المنطقة الأمر الذي يؤدي إلى انعكاسات سالبة على الإنتاج الزراعي.

وبصفة عامة يمكن أن يؤثر تقلب المناخ على أوضاع الأمن الغذائي بشكل مباشر، من خلال تأثير العوامل الطبيعية على الموارد والإنتاج الغذائي، وكذلك بشكل غير مباشر بزيادة التعرض للأمراض، ومخاطر سلامة الغذاء، وتدهور جودة النظم الغذائية. ويمكن إيجاز آثار تغير المناخ السلبية على الأمن الغذائي في الشكل (2-1).

الشكل (1-2): آثار تغير المناخ على مختلف محاور الأمن الغذائي

المحور	آثار تغير المناخ على الأمن الغذائي
توفر الغذاء:	❖ انخفاض الإنتاج الزراعي بسبب: ➢ تدهور الأراضي. ➢ نقص المياه العذبة وقلة الهطول المطري. ➢ انخفاض الإنتاجية النباتية. ➢ أضرار الآفات والأمراض النباتية. ❖ انخفاض إنتاجية الثروة الحيوانية بسبب: ➢ الأمراض، وتدهور المياه. ➢ تدهور قاعدة الموارد العلفية.
الحصول إلى الغذاء:	❖ زيادة الاعتماد على الواردات الغذائية، وبالتالي التعرض لارتفاع وتقلبات أسعار المواد الغذائية. ❖ انخفاض إنتاجية العمل، ومن ثم مستويات دخول الأفراد.
الاستفادة من الغذاء:	❖ تدني جودة الأغذية وسلامتها وتفشي الأمراض (ازدياد معدلات نمو الميكروبات مع ارتفاع درجات الحرارة). ❖ تدني الجودة الغذائية للمحاصيل نتيجة زيادة تركيزات ثاني أكسيد الكربون. ❖ زيادة تلوث المياه المستخدمة للري. ❖ زيادة الأمراض (المنقولة بالمياه والنواقل الحيوانية). ❖ تدني الجودة الغذائية للإمدادات الغذائية بسبب تدهور التربة.

وفيما يتصل بأثر التغيرات المناخية على الموسم الزراعي المنصرم في الدول العربية، فيعتبر الموسم الشتوي 2021 من المواسم الزراعية التي شهدت انخفاضاً كبيراً في معدلات الهطول المطري وزيادة في ندرة المياه في الكثير من الدول العربية. ففي العراق على سبيل المثال أدت قلة الهطول المطري وندرة المياه إلى تراجع حجم إنتاج العراق من محصول القمح خلال الموسم الشتوي للعام 2021 من نحو (6.24) مليون طن إلى نحو (4.23) مليون طن، مسجلاً تراجعاً بنحو (32 ٪) عن إنتاج عام 2020. وفي تونس تعتبر سنة 2021 سنة صعبة للغاية نظراً لتواصل الجفاف لعدة مواسم متتالية، حيث اتسمت الفترة الأخيرة بخمس سنوات جافة وسنة واحدة ممطرة وهي سنة 2019، مما أدى إلى تذبذب في الإنتاج وإلى تراجع المساحات المحصودة. أما في الجزائر فقد تراجع إنتاج الحبوب لموسم حصاد 2021-2020 بنحو (40 ٪) نتيجة لشح الأمطار. وفي لبنان وسوريا تدهورت إنتاجية وإنتاج العديد من المحاصيل نسبة للظروف الطبيعية غير الملائمة خلال السنوات القليلة الماضية.

أما في السودان والمغرب فقد تحسن إنتاج بعض المحاصيل المطرية بفضل تحسن معدلات الهطول المطري. ففي السودان ازداد حجم إنتاج الذرة الرفيعة في عام 2021 مقارنةً بإنتاج عام 2020، وترجع الزيادة بصفة رئيسية لتحسن معدلات هطول الأمطار في عام 2021 مقارنةً بالموسم السابق.

وفي المغرب تحقق موسم زراعي استثنائي (2020 –2021)، بتسجيله ثاني أكبر إنتاج من محاصيل الحبوب والذي قُدر بأكثر من (14.8) مليون طن، بفضل الهطولات المطرية الغزيرة التي شهدتها المملكة، وقد بلغت المساحة المزروعة نحو (4.35) مليون هكتارٍ.

وعلى الرغم من تحسن الإنتاج خلال ذلك الموسم في المغرب، فقد سجل موسم (2020 –2022) تساقطات مطرية تنخفض بنحو (42 ٪) عن متوسط الثلاثين سنة الماضية (327 ملم) وبنحو (35 ٪) مقارنة بالموسم السابق (289 ملم). وبالإضافة إلى قلة التساقطات المطرية وتأخرها، اتسمت التساقطات بسوء التوزيع الزمني والمجالي. ويتوقع أن يتسبب نقص الهطول المطري في حدوث إجهاد مائي يؤثر سلباً على الغطاء النباتي وتأخير نمو محاصيل الخريف، وخاصة الحبوب.

وفي فلسطين شهد القطاع الزراعي انخفاض معدلات الأمطار السنوية، وارتفاع في درجات الحرارة، إذ انعكس ذلك في نقص الجريان السنوي وانخفاض توافر المياه.

وبالنسبة للتقدم المحرز في التخفيف من آثار تغير المناخ والتعهدات المتصلة بذلك في الدول العربية، فتقوم المنظمة العربية للتنمية الزراعية بتنسيق ودعم برامج وأنشطة الدول العربية فيما يتصل بالتصدي لآثار التغيرات المناخية والحد من تفاقمها من خلال أنشطتها ومشروعاتها التنفيذية مثل مشروعات تعزيز صمود النظم الزراعية، ومشروعات ترشيد استخدامات المياه. وللمنظمة علاقات تعاون وثيقة مع أمانات الاتفاقيات الدولية في مجال البيئة خاصة اتفاقات "جيل ريو" المتعلقة بالتصحر والمناخ والتنوع البيولوجي، حيث تم توقيع اتفاقيات تعاون مع هذه الأمانات. وتقوم المنظمة بدعم دولها الأعضاء في مجال الوفاء بالالتزامات المترتبة عليها بموجب هذه الاتفاقيات بإعداد وإصدار التقارير الوطنية، والبيانات الدورية. وفي هذا السياق أعدت المنظمة التقرير العربي الموحد حول تحييد الأراضي، والتقرير العربي الأول الموحد بشأن تحقيق الدول العربية لأهداف "آيشي" في مجال التنوع البيولوجي، كما تم إعداد التقرير العربي الموحد حول تنفيذ الدول العربية لاتفاق باريس للمناخ، وهو في مرحلة الاعتماد.

1-3خطر النزاعات وتأثير الأزمات الخارجية على الأمن الغذائي:

تأثرت أوضاع الأمن الغذائي العربي في عددٍ من الدول العربية تأثيراً كبيراً من جراء الاضطرابات والنزاعات الداخلية التي حدثت خلال السنوات الأخيرة، والتي أدت إلى نقص في السلع الغذائية المنتجة محلياً وصعوبات في تمويل وإتاحة السلع المستوردة. فالصراعات التي تحدث في المنطقة العربية منذ عدة سنوات تساهم بدرجة كبيرة في تدهور أوضاع الأمن الغذائي في المنطقة العربية، ولا سيما في الدول التي تشهد حالات عدم الاستقرار والاضطرابات والنزوح، والدول التي ترتفع فيها في الوقت الحالي نسب السكان ناقصي التغذية، والسكان الذين يحتاجون للمساعدات الغذائية، هذا إلى جانب تدهور المنشآت الإنتاجية والنزوح عن الأراضي الزراعية.

وإلى جانب آثار الاضطرابات التي تحدث في بعض دول المنطقة العربية، هناك مخاطر الأزمات الخارجية التي أثبتت أضرارها الحادة على أوضاع الأمن الغذائي في المنطقة العربية، مثل أزمات الغذاء العالمية خلال العقود الماضية التي تضررت منها المنطقة العربية، وتأثرت أوضاع أمنها الغذائي بارتفاع أسعار السلع الغذائية، وبسياسات منع تصدير الغذاء من الدولة المنتجة الرئيسية إلى دولٍ أخرى. كما تأثرت جميع الدول العربية كغيرها من دول العالم

بجائحة – كورونا (كوفيد – 2019) بقدر متفاوت نتيجة تعطيل سلاسل الإمداد الغذائي، وقيام بعض دول العالم بمنع تصدير الغذاء، وفرض قيود على الاستيراد منه، بالإضافة إلى الصعوبات التي واجهت عمليات توصيل المدخلات والمستلزمات الزراعية إلى حقول المزارعين في الوقت المطلوب.

كما تأثرت تجارة السلع الغذائية في المنطقة العربية من الأوبئة والأزمات، مثل الأزمة الروسية الأوكرانية التي أدت إلى حدوث صدمات في العرض والطلب على السلع الغذائية، وصعوبات في الحصول عليها.

وفي هذا الصدد تجدر الإشارة إلى أن الدول العربية تستورد من خارج الوطن العربي نحو (57 ٪) من احتياجاتها من القمح، ونحو (66 ٪) من احتياجاتها من الذرة الشامية، و(65 ٪) من احتياجاتها من السكر.

ومما لا شك فيه فإن مثل هذه الأزمة تشكل تهديداً على أوضاع الأمن الغذائي في المنطقة العربية، إذ تعتبر روسيا هي المصدر الأول للقمح في العالم، وأوكرانيا الخامسة عالمياً، حيث ساهمت الدولتان بنحو (13.1 ٪) و(8.5 ٪) من صادرات القمح العالمية في عام 2021.

توفر أوكرانيا نحو (13.2 ٪) من واردات الدول العربية من الحبوب، ونحو (18 ٪) من وارداتها من القمح، ونحو (16 ٪) من وارداتها من الزيوت النباتية. وتوفر روسيا نحو (9.5 ٪) من واردات الدول العربية من الحبوب، ونحو (18 ٪) من وارداتها من القمح، ونحو (10.6 ٪) من وارداتها من الزيوت النباتية، جدول (1-2).

ويزيد قصور أنظمة التخزين ونظم المخزون الإستراتيجي في معظم الدول العربية من درجة تأثير مثل تلك الأزمات، التي تجعل الدول العربية عرضة للأزمات وتقطع سلاسل الإمداد وارتفاع الأسعار.

ومن أهم التدخلات اللازمة في هذا الصدد الحد من المخاطر المتعلقة بالاعتماد الكبير للدول العربية على واردات الغذاء، وتعزيز مقدرات الاعتماد على الذات في توفير الغذاء سواء بالاستغلال التكاملي للموارد العربية أو عن طريق التدخلات الإنمائية الأخرى مثل دعم صغار المنتجين لتبني أنظمة أكثر إنتاجية، واستدامة تعزز من الصمود أمام موجات الجفاف والفيضانات والمخاطر الأخرى. وفي المدى القصير تعتبر تدابير الحماية الاجتماعية مثل شبكات الأمان وبرامج المعونة الغذائية التي تستهدف الفئات الأكثر ضعفاً – أساسية بتوفيرها غذاءً ميسور التكلفة وبخاصة في حالات الطوارئ. وعلى المديين المتوسط والطويل هناك ضرورة لتعظيم قدرات الدول العربية الذاتية في مجال الإنتاج الزراعي والتصنيع الغذائي لتوفير منتجاتها الغذائية، فضلاً عن تعزيز أرصدة مخزوناتها الاحتياطية والإستراتيجية على المستويات القطرية والإقليمية بالوطن العربي.

جدول (1-2): مساهمة الدول غير العربية في قيمة واردات الوطن العربي
من بعض السلع الغذائية عام 2021 (٪)

جملة محاصيل الحبوب		القمح		الزيوت النباتية		الألبان		اللحوم الحمراء		السكر	
أوكرانيا	13.18	أوكرانيا	18	تركيا	20.11	نيوزيلندا	16.12	الهند	30.44	الهند	57
الهند	13.02	روسيا	18	أوكرانيا	15.89	هولندا	9.01	البرازيل	18.54	البرازيل	10
الأرجنتين	12.53	فرنسا	10	أسبانيا	11.68	فرنسا	6.20	أستراليا	15.81	تركيا	6
روسيا	9.51	كندا	10	روسيا	10.63	الدنمارك	5.21	باكستان	6.79	غواتيمالا	2
أستراليا	7.16	أستراليا	7	الأرجنتين	6.40	الأرجنتين	4.83	أمريكا	5.63		
رومانيا	5.64	رومانيا	7	أمريكا	4.45	أمريكا	4.52	نيوزيلندا	3.47		
أمريكا	4.90	بولندا	4	إيطاليا	2.74	بولندا	4.41	كولومبيا	2.25		
فرنسا	4.54	أمريكا	3	إندونيسيا	2.69	ألمانيا	4.01	جنوب إفريقيا	2.15		
البرازيل	4.46	الهند	3	البرازيل	2.12	أيرلندا	3.47	أثيوبيا	2.13		
تركيا	4.41					تركيا	3.45	أسبانيا	1.69		
كندا	4.16										
5 دول أخرى	16.49	دول أخرى	20	15 دولة أخرى	23.29	21 دولة أخرى	38.77	5 دول أخرى	11.1	4 دول أخرى	25

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، تقارير أوضاع الأمن الغذائي العربي القطرية 2022، وTrademap 2022

1-4 تقلبات الأسعار العالمية للسلع والمنتجات الغذائية:

لما كانت الدول العربية في معظمها دولاً مستوردة للغذاء، وتعتمد في غذائها بنسبة كبيرة على الأسواق العالمية، فإن للتغيرات في الأسعار العالمية للغذاء آثاراً عميقة على الأمن الغذائي العربي بمحاوره المختلفة على المديين المتوسط والطويل، لاسيما في ظل توقعات زيادة شح المياه وتدني الإنتاجية. ومن أهم العوامل التي تؤثر على الأسعار العالمية لسلع الغذاء عوامل العرض والطلب، والتطورات في أسعار صرف العملات وتكاليف النقل والنمو الاقتصادي، والمتغيرات الطبيعية، والجيوسياسية.

وفي الوقت الراهن تتصدر أزمة أسعار الغذاء جداول الأعمال على المستويات الإقليمية والدولية. فعلى مستوى المنطقة العربية تتعاون المنظمة مع الأمانة العامة لجامعة الدول العربية والدول العربية لوضع التصور اللازم لتصدي المنطقة العربية لمثل هذه الأزمات. وعلى المستوى الدولي تم عقد اجتماع بين قادة مجموعة السبع والبنك الدولي خلال شهر يونيو 2022 للنظر في الإجراءات التي يجب اتخاذها لتجنب مثل هذه الكوارث، حيث نتج عن الأزمة الروسية الأوكرانية والطقس القاسي مع التأثير المستمر لفيروس كورونا والصدمات الاقتصادية تأثيرات سالبة على الأمن الغذائي العالمي.

ووفقاً للبنك الدولي إن كل زيادة بنسبة (1٪) في أسعار الغذاء العالمية تدفع عشرة ملايين شخص إضافي إلى براثن الفقر المدقع، خاصة وإن الأسعار العالمية لمعظم السلع الغذائية تزايدت بنسب غير مسبوقة بين عامي 2020 و2021، الشكل (1 - 3).

ومن أهم السلع الغذائية التي تتأثر الدول العربية بتقلبات أسعارها في الأسواق الدولية هي سلع الحبوب والزيوت النباتية والسكر، إذ تعتمد المنطقة العربية على الأسواق الدولية في توفير نسب كبيرة من احتياجاتها الاستهلاكية من تلك السلع. ويتم فيما يلي استعراض تطورات العرض والطلب على سلع الحبوب والسكر متمثلةً في تطورات الإنتاج والاستهلاك، بجانب استعراض تطورات أسعارها، وتقلباتها وإسقاطاتها المستقبلة بناءً على توقعات المنظمة، وتوقعات منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ومنظمة الأغذية والزراعة لعام 2020 مقارنة بعام 2030، الجدول (1 – 3). ويتضح من بيانات الجدول أنه في حالة استمرار معدلات نمو إنتاج الحبوب والسكر في الوطن العربي كما هي عليه في الوقت الراهن، فإن جم إنتاجها الكلي سوف يعادل فقط نحو (43٪) و(35 ٪) من كميات استهلاك السلعتين على الترتيب.

جدول (1–3): إنتاج واستهلاك سلع الحبوب والسكر المكرر في الوطن العربي والعالم

السلع	الوطن العربي				العالم			
	الإنتاج (مليون طنٍ)		الاستهلاك (مليون طنٍ)		معدل تغطية الإنتاج للاستهلاك (٪)	الإنتاج (مليون طنٍ)	الاستهلاك (مليون طنٍ)		معدل تغطية الإنتاج للاستهلاك (٪)
	2020	2030	2020	2030	2030	2020	2020	2030	2030
مجموعة الحبوب	54.5	75.5	135.4	173.2	43.5	2776.9	2760.7	3000.0	13.8
السكر	3.6	4.4	10.2	12.6	35	169.5	170.5	186	101.6

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ومنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة.

شكل (1–3): تطور الأسعار العالمية لبعض السلع الغذائية الرئيسية خلال الفترة (2019– 2021)

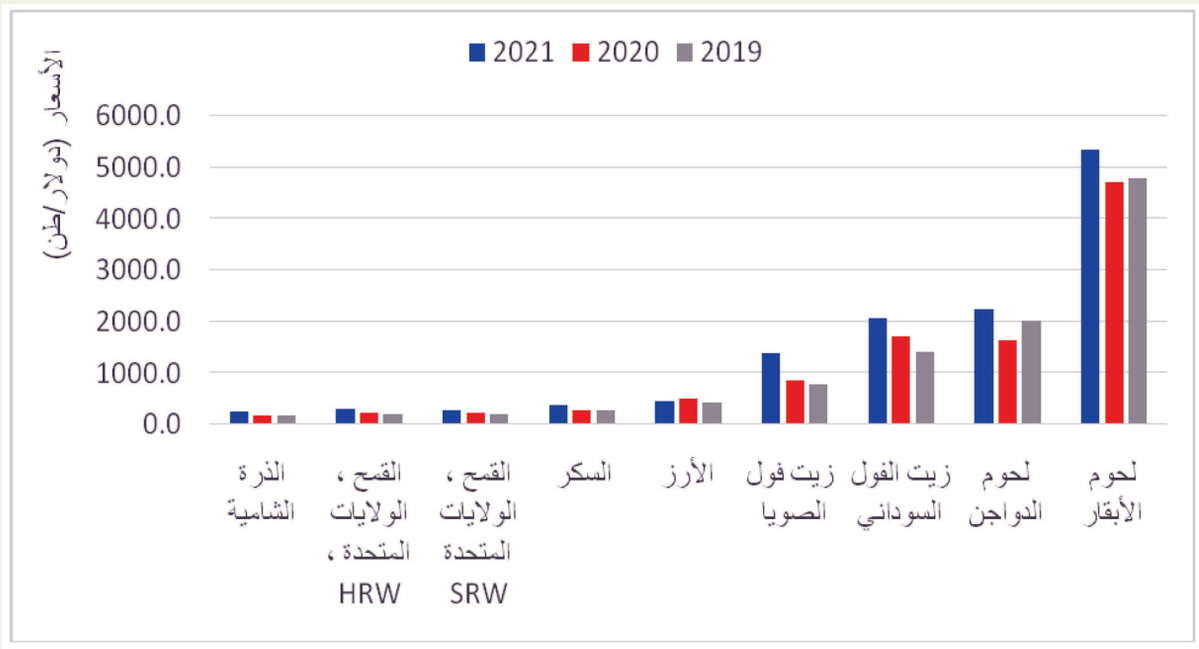

المصدر: قاعدة بيانات البنك الدولي، 2022.

1-4-1: عرض محاصيل الحبوب:

يتوقع أن ينمو إنتاج محاصيل الحبوب على مدى السنوات العشر القادمة بمعدل (1٪) سنوياً ليبلغ في عام 2030 نحو (3112.9) مليون طن على المستوى العالمي، ونحو (75.5) مليون طن على مستوى الوطن العربي. وسوف يعتمد ذلك على تطور استخدام أصناف البذور المحسنة وتحسين الكفاءة في استخدام المدخلات. ويتوقع أن يأتي أكثر من (50٪) من زيادة الإنتاج العالمي من القمح من الهند وروسيا وأوكرانيا.

أما الذرة الشامية فسوف يأتي إنتاجها بصفة أساسية من الولايات المتحدة والصين، ويتوقع أن تشكل البرازيل أكثر من نصف الزيادة المتوقعة في إنتاج الحبوب الخشنة الأخرى (الشعير والشوفان والذرة الرفيعة والدخن والحبوب الأخرى). ومن المتوقع أن تكون هنالك زيادة في الإنتاج العالمي من الأرز من الهند والصين وتايلاند، وفقاً لتوقعات منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ومنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة.

1-4-2: الطلب على محاصيل الحبوب:

على المدى المتوسط ، يتوقع أن يكون نمو الطلب على الحبوب معتدلاً مقارنةً بالعقد السابق، إذ أنه من المتوقع أن يتباطأ نمو الطلب على الأعلاف، وأن يستقر الطلب على الوقود الحيوي والاستخدامات الصناعية الأخرى خلال العقد القادم. وعلى الصعيد العالمي يتم تداول حوالي (17٪) من إنتاج الحبوب دولياً، ونحو (9 ٪) للأرز و(25 ٪) للقمح.

1-4-3 الاستهلاك العالمي لمحاصيل الحبوب:

من المتوقع أن يزداد حجم استهلاك الحبوب من 2.7 مليار طن في عام 2020 إلى (3) مليارات طن بحلول عام 2030، منها نحو (163) مليون طن تستخدم كأعلاف و(147) تستخدم للغذاء. وعلى مستوى الوطن العربي يتوقع أن يزداد استهلاك الحبوب بنحو (28 ٪) ليبلغ نحو (173.2) مليون طن في عام 2030.

يعتبر الاستهلاك العالمي للحبوب أقل تركيزاً من الإنتاج، حيث يتم استهلاك ما بين (48٪) و(65٪) من الاستهلاك العالمي في أكبر 5 بلدان أو مناطق مستهلكة لمختلف سلع الحبوب. ويوضح شكل (1-4) تركز استهلاك سلع القمح والسكر والأرز المتوقع في عام 2030، ومنه يتضح أن استهلاك دول الصين والهند ودول الاتحاد الأوروبي وأمريكيا وروسيا تشكل نحو (51 ٪) من كمية الاستهلاك العالمي للقمح، وترتفع النسبة إلى (60.8 ٪) بإضافة نسبة استهلاك الوطن العربي من القمح والمقدرة بنحو (9.8 ٪) من حجم الاستهلاك العالمي. ويوضح الشكل أن استهلاك الوطن العربي من الأرز والذرة الشامية في حدود (2.8 ٪) من كمية الاستهلاك العالمي من كلٍ من السلعتين.

شكل (1-4): توقعات تركز استهلاك القمح والأرز والذرة الشامية في العالم عام 2030 (٪)

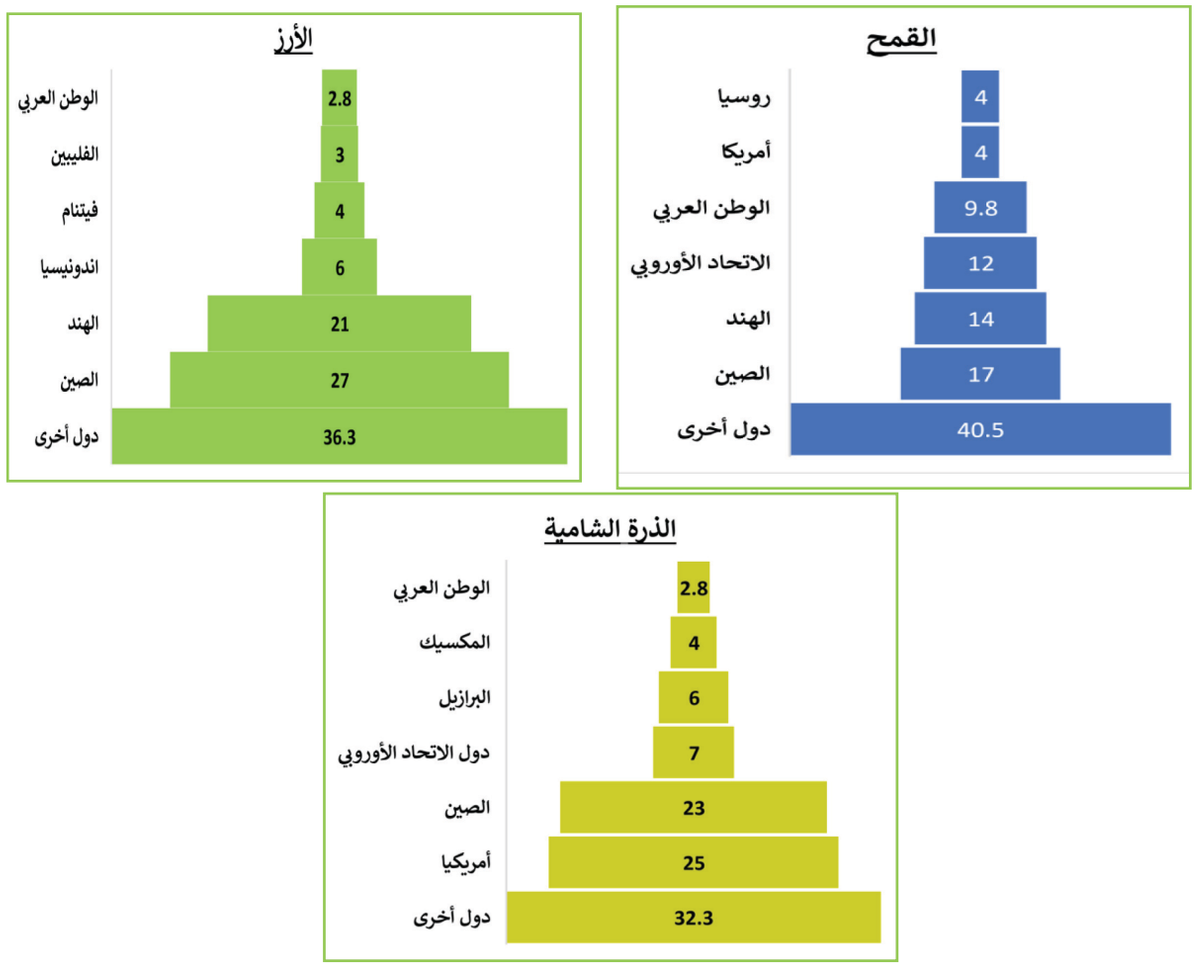

المصدر: توقعات المنظمة العربية للتنمية الزراعية، ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ومنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة.

1-4-4: الأسعار العالمية لمحاصيل الحبوب:

شهدت أسعار الحبوب استقراراً نسبياً على مدى السنوات السبع الماضية، لكنها ارتفعت بشكل ملحوظ بين عامي 2020 و2021، وبخاصة في نهاية عام 2020 حيث ارتفعت تلك الأسعار بشكل حاد واستمرت في الارتفاع خلال عام 2021. تعتبر زيادة واردات الصين من الذرة الشامية السبب الرئيسي لهذا الارتفاع. وقد ساهم ارتفاع أسعار الحبوب في ارتفاع معدلات تضخم أسعار المواد الغذائية في العديد من الدول المستوردة.

بلغ السعر العالمي للقمح مقاساً بسعر القمح الأمريكي (الشتوي الأحمر القاسي رقم 2) (فوب - (245) دولاراً أمريكياً للطن في عام 2020، وهو أعلى مستوى منذ عام 2014. وحسب إسقاطات عام 2020 فإنه من المتوقع أن ترتفع أسعار القمح إلى (253) دولارًا أمريكيًا للطن في عام 2030 بسبب توقعات زيادة الإنتاج والنمو المعتدل في الصادرات واستخدام الغذاء.، غير أن تلك الأسعار قد تتجه نحو التصاعد نتيجة التطورات التي شهدتها تجارة القمح نتيجة الحرب الروسية الأوكرانية في عام 2022.

بلغ متوسط سعر الذرة الشامية العالمي، وفقاً لمعيار الذرة الأمريكية رقم 2 الأصفر (فوب)، (199) دولاراً أمريكياً للطن في عام 2020، وهو يمثل أعلى مستوى للسعر خلال ست سنوات، ومن المتوقع تراجع السعر إلى (169) دولاراً أمريكياً للطن بحلول عام 2023. وعلى المدى المتوسط فإنه من المتوقع أن تؤدي زيادة الطلب على الأعلاف إلى زيادة أسعار الذرة الشامية، لتصل إلى ما يقرب من (200) دولار أمريكي للطن بحلول عام 2030.

بلغ سعر الأرز (بانكوك، فوب) (512) دولاراً للطن في عام 2020 وهو أعلى مستوى لأسعاره منذ عام 2013. ويتوقع أن ينخفض السعر إلى (476) دولاراً للطن في عام 2023، ثم يرتفع إلى (492) دولاراً للطن بحلول عام 2030.

من المتوقع أن يزداد الاستهلاك العالمي للقمح بنسبة (12٪) بحلول عام 2030. ومن المتوقع أن يزداد استهلاك الأرز العالمي بنسبة (0.9٪) سنوياً خلال العشر سنوات القادمة مقارنة بـنحو (1.1٪) سنوياً في العقد الماضي. تمثل الدول الآسيوية (65 ٪) من الزيادة المتوقعة في الاستهلاك العالمي للأرز، ويرجع ذلك إلى حد كبير إلى الزيادات السكانية. ومن المتوقع أن يرتفع الاستهلاك العالمي للذرة بنسبة (25٪) في السنوات العشر القادمة، من (1.144) مليار طنٍ في عام 2021 إلى (1.430) مليار طنٍ في عام 2030.

1-4-5 عرض سلعة السكر:

انخفض الإنتاج العالمي من السكر في الموسم (أكتوبر 2020 - سبتمبر 2021) للسنة الثالثة على التوالي نتيجة للظروف الجوية غير المواتية التي أثرت سلباً على الإنتاج في بعض الدول المنتجة الرئيسية. ومن المتوقع أن تشهد أسواق السكر انتعاشاً بطيئاً، مستفيدة من انتعاش طفيف في الأسعار، حيث يتوقع أن ينمو إنتاج قصب السكر بنسبة (1٪) سنوياً ليبلغ (1960) مليون طن بحلول عام 2030، مع توقع مساهمة البرازيل والهند بنحو (38 ٪) و(27 ٪) من التغير في حجم الإنتاج العالمي على التوالي. أما بنجر السكر فإنه من المتوقع أن يصل إنتاجه إلى (302) مليون طن بحلول عام 2030، مع توقع نمو الإنتاج السنوي بنحو (0.6 ٪). وفي الوطن العربي يتوقع أن يبلغ حجم إنتاج السكر (4.4) مليون طنٍ في عام 2030.

1-4-6 الطلب على سلعة السكر:

من المتوقع أن يزداد متوسط الاستهلاك العالمي للفرد من السكر خلال العقد القادم نتيجة تحسن مستويات الدخول والتحضر في البلدان النامية. ويتوقع أن يستمر الاستهلاك العالمي للسكر في النمو بنحو (1.4٪) سنوياً، ليصل إلى (186) مليون طن بحلول عام 2030، ويتوقع أن يرتفع نصيب الفرد من الاستهلاك من 22 كجم/ للفرد إلى 23 كجم / للفرد. ويتوقع أن تظل البرازيل المصدر الأول للسكر في العالم، تليها تايلاند والهند.

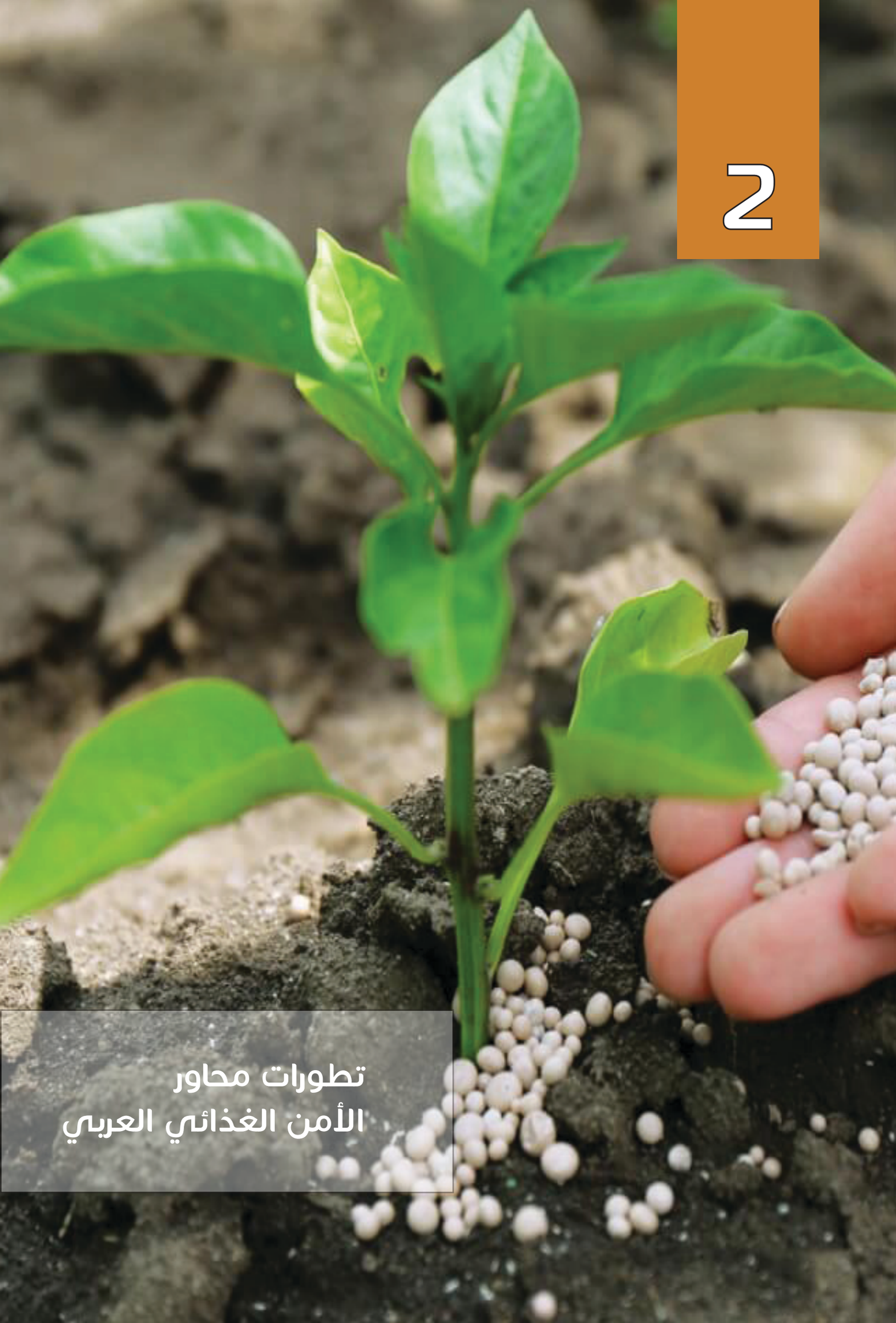

2

تطورات محاور الأمن الغذائي العربي

تطورات محاور الأمن الغذائي العربي

يختص هذا الجزء من التقرير باستعراض تطورات أوضاع الأمن الغذائي العربي بين عامي 2020 و2021، متمثلة في نتائج رصد وتحليل التطورات في محاور الأمن الغذائي الرئيسية ذات العلاقة بإتاحة الغذاء، وإمكانية الحصول عليه والاستفادة منه، واستقرار تلك المحاور.

1.2 إتاحة الغذاء في الوطن العربي:

تعتبر إتاحة الغذاء من أهم محاور الأمن الغذائي التي توضح قدرة الدول على توفير الإمدادات الكافية من الغذاء لسكانها سواء من إنتاجها المحلي أو من الأسواق الخارجية. وتشكل الأسماك، والخضر والفاكهة، والمنتجات الحيوانية أهم السلع الغذائية التي يتمتع الوطن العربي بمزايا نسبية في إنتاجها، بينما تعتمد المنطقة العربية على الاستيراد في توفير نسب عالية من كميات احتياجاتها من سلع الحبوب والسكر والزيوت النباتية.

1.1.2 إتاحة الغذاء من إنتاج الوطن العربي:

1.1.1.2 المساحة المزروعة من السلع الغذائية الرئيسية:

تشكل المساحة المزروعة من محاصيل الحبوب حوالي (57.2 ٪) من جملة المساحات المزروعة بالمحاصيل الغذائية بالدول العربية في عام 2021، تليها محاصيل البذور الزيتية بنسبة (27.4 ٪). وتساهم محاصيل الفاكهة بنسبة (6.3 ٪)، ومحاصيل الخضر بنحو (3.4 ٪) بينما تبلغ مساهمة بقية المحاصيل حوالي (5.7٪) من المساحة المزروعة، (جدول (2 – 1). وتلاحظ الزيادة المقدرة في مساحات البذور الزيتية والحبوب في عام 2021، وذلك لأهمية هذه المحاصيل الحقلية التي تمثل سلع العجز في الأمن الغذائي العربي، ولما تتصف به من تدني إنتاجيتها وتأثرها بتقلبات المناخ، وتذبذب معدلات الهطول المطري في نظمها المزرعية البعلية. ما عدا محصولي الأرز والذرة الشامية والتي تنتج في القطاع المروى شهدت محاصيل الحبوب زيادة في المساحات المزروعة في العام 2021م مقارنةً بمتوسط المساحات خلال الفترة 2016 – 2020م.

كما شهدت المساحات المزروعة بمحاصيل الدرنات والبقوليات زيادات ملحوظة مقارنةً بمتوسط المساحات خلال الفترة 2016 – 2020م، بينما شهدت مساحات محاصيل الخضر والفاكهة وقصب السكر تراجعاً في العام 2021م مقارنةً بمتوسط الفترة 2016–2020م. كما يوضح الجدول (1.2).

2.1.1.2 إنتاج السلع الغذائية الرئيسية:

تعتبر مجموعة محاصيل الحبوب من أهم السلع الغذائية في الوطن العربي، وتساهم بالنصيب الأكبر سواء في المساحات التي تستغلها، أو في قيمة فجوة السلع الغذائية الرئيسية، وقد بلغ إجمالي إنتاجها في المنطقة العربية في عام 2021 حوالي (60.43) مليون طن، وبمقارنة الإنتاج السنوي للحبوب للعام 2021 يتضح أنه قد ازداد عن إنتاج عام 2020 بنحو (10.9 ٪)، وازداد عن متوسط إنتاج محاصيل الحبوب خلال الفترة 2016 – 2020 بنحو (10.4)، (جدول 2.2).

إنتاج القمح:

يعتبر محصول القمح من أهم محاصيل الحبوب نظراً للنمط الاستهلاكي في المنطقة العربية، حيث يأتي دقيق القمح ومنتجاته في صدارة قائمة السلع الغذائية الاستهلاكية في الوطن العربي، واحتل محصول القمح نحو (30.1 ٪) من مساحة محاصيل الحبوب في الوطن العربي في عام 2021، وساهم حجم إنتاجه بنحو (47.0 ٪) من إنتاج الحبوب في الوطن العربي لعام 2021، كما هو موضح في جدول (2- 3) وشكل (2 -1).

يتركز نحو (94 ٪) من إنتاج القمح في الوطن العربي في ست دول، تتصدرها مصر في عام 2021 بإنتاج قدر بنحو (9.02) مليون طن، بمساهمة بلغت حوالي (33.1 ٪) من جملة إنتاج القمح في الوطن العربي، ثم المغرب بحوالي (27.4 ٪)، والعراق بنحو (15.4 ٪)، والجزائر وتونس وسوريا بنسب (9.8 ٪) و (4.16 ٪) و(3.84 ٪) على الترتيب، شكل (2 -2).

وبالمقارنة مع متوسط الفترة 2016 – 2020م فقد ازداد إنتاج القمح بنحو (12.6 ٪) وهي نسبة تفوق نسبة الزيادة في المساحة المزروعة مما يشير إلى التحسن في متوسط إنتاجية القمح في المنطقة العربية للعام 2021.

انخفض إنتاج القمح في الجزائر خلال العام 2021 مقارنةً بالعام 2020 بمعدل نقصان قدر بنحو (13 ٪)، وذلك لظاهرة الجفاف وارتفاع درجات الحرارة وقلة الهطول المطري. وأيضاً انخفض إنتاج القمح في العراق بمعدل قدر بنحو (32 ٪) عن إنتاج عام 2020، ويعزى ذلك بصفة رئيسية للظروف الطبيعية غير الملائمة التي لازمت الموسم الماضي.

أما في تونس فقد أدى التطور في استخدام التقانات الحديثة (البذور المحسنة والميكنة الزراعية ووسائل الري الحديث والتدريب) إلى زيادة في إنتاج القمح في عام 2021 بمعدل قدر بنحو (22 ٪) مقارنةً بإنتاج عام 2020.

وفيما يتصل بإنتاجية محصول القمح فقد بلغت إنتاجيته في مصر نحو (6.85) طن للهكتار، وهي تعادل أكثر من ضعف متوسط الإنتاجية على المستويين العربي والعالمي. وتلي مصر كلٌ من المغرب والسودان وموريتانيا وتونس بمعدل إنتاجية بلغ نحو (2.63) و(2.61) و(2.11) و(1.87) طن للهكتار على الترتيب.

شكل (2 -1): إنتاج محاصيل الحبوب الرئيسة في المنطقة العربية (ألف طن)

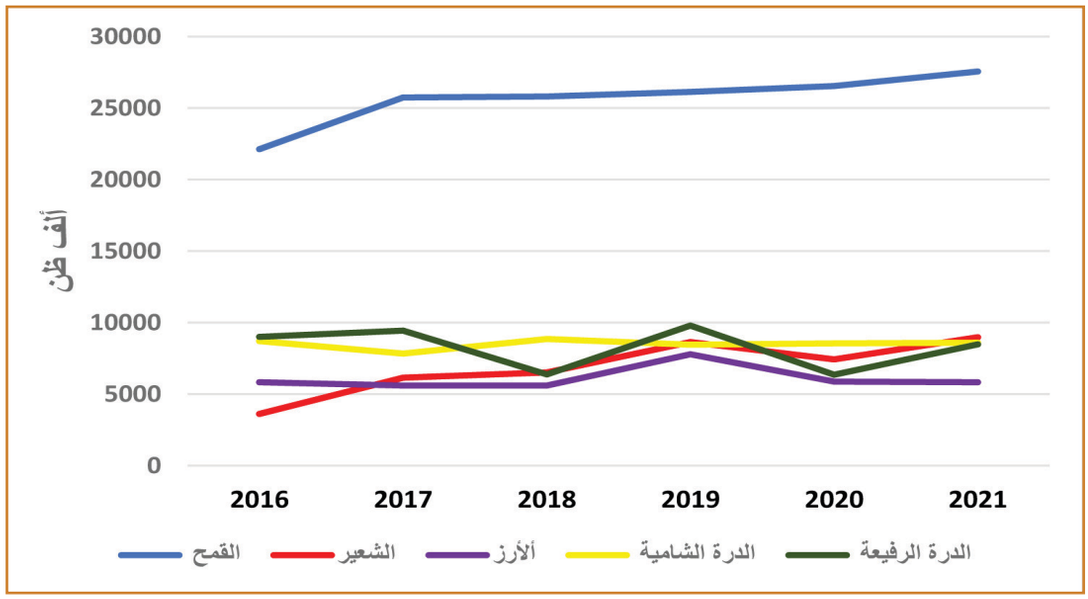

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية أعداد متفرقة.

جدول (2 – 1): مساحات المحاصيل الغذائية الرئيسية في الوطن العربي (ألف هكتار)

المحصول	2016	2017	2018	2019	2020*	2021*	التغير بين عام 2020 ومتوسط الفترة 2016 – 2020 (٪)	التغير بين عامي 2020 و2021 (٪)
الحبوب	32663	31982	33367	30551	34096	35735	9.8	4.8
القمح	9348	10278	9839	10972	10921	11208	9.1	2.6
الأرز	692	703	524	1048	713	725	1.5–	1.7
الشعير	4742	5549	4980	5528	6085	5686	5.8	6.6–
الذرة الشامية	1683	1370	1608	1448	1414	1453	3.4–	2.8
الذرة الرفيعة والدخن	16009	13880	16249	11393	14809	16515	14.1	11.5
الدرنات	610	626	641	641	636	801	27.0	25.9
البقوليات	1437	1436	1434	1436	1435	2171	51.2	51.3
البذور الزيتية والزيتون	9505	9369	11817	13004	15300	16907	43.3	11.0
الخضروات	2879	2816	2780	2034	2543	2132	18.3–	16.2–
الفاكهة	4063	4686	5281	3709.9	3572	3931	7.8–	10.05
المحاصيل السكرية	543	536	534	516	529	549	5.6–	3.8
قصب السكر	236	243	248	229.8	240	226	5.6–	5.8–
الشمندر	306	294	285	286	288	323	10.7	12.2

(*)تقديرات المنظمة.

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية أعداد متفرقة.

جدول (2–2) إنتاج السلع الغذائية النباتية الرئيسية في المنطقة العربية خلال الفترة 2016 – 2021 (مليون طن)

	2016	2017	2018	2019	2020	2021	متوسط الفترة (2016–2020)	التغير بين متوسط الفترة وعام 2021(٪)	التغير بين عامي 2020 و2021 (٪)
الحبوب	49.71	55.10	53.37	61.01	54.48	60.44	54.73	10.4	10.9
الدرنات	14.92	15.35	16.64	17.17	18.73	18.09	16.56	9.2	3.5–
السكر الخام	3.65	3.76	3.70	3.71	3.55	3.52	3.67	4.0–	0.7–
البقوليات	1.23	1.49	1.72	1.74	1.80	1.93	1.60	20.63	6.9
الزيوت النباتية	1.56	3.08	3.19	3.06	3.78	4.07	2.93	38.9	7.8
الخضر	53.86	50.43	49.68	54.82	51.64	52.05	52.09	0.07–	0.8
الفاكهة	35.92	35.42	46.66	40.28	45.46	47.88	40.75	17.5	5.3

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية أعداد متفرقة.

جدول (2 – 3) إنتاج محاصيل الحبوب والبذور الزيتية الرئيسة في المنطقة العربية (ألف طن)

	2016	2017	2018	2019	2020	2021	التغير بين عامي 2021 ومتوسط الفترة 2016–2020 (٪)	التغير بين عامي 2020 و2021 (٪)
القمح	22125.4	25740.9	25806.8	26124.7	26517.9	28441.1	12.6	7.3
الأرز	5830.4	5585.8	5596.8	7764.2	5377.2	5780.3	4.2–	7.5
الشعير	3609.4	6152.0	6499.9	8626.0	7427.2	8951.2	38.5	20.5
الذرة الشامية	8701.1	7830.0	8820.4	8470.9	8581.1	8578.6	1.2	0.03–
الذرة الرفيعة والدخن	9006.6	9424.5	6371.1	9787.1	6352.6	8464.9	3.4	33.3
السمسم	594.0	644.2	1060.6	1318.0	1641.0	1978.0	88.1	20.5
الفول السوداني	2125.8	1982.6	3190.0	3162.3	3103.0	3692.0	36.1	19.0
فول الصويا	49.7	39.4	49.4	46.8	57.0	60.7	25.3	6.5
زهرة الشمس	144.3	145.7	164.9	163.3	164.6	173.6	10.9	5.5

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية أعداد متفرقة.

شكل (2–2): إنتاج القمح في الدول العربية المنتجة الرئيسة خلال الفترة 2016–2021 (ألف طن)

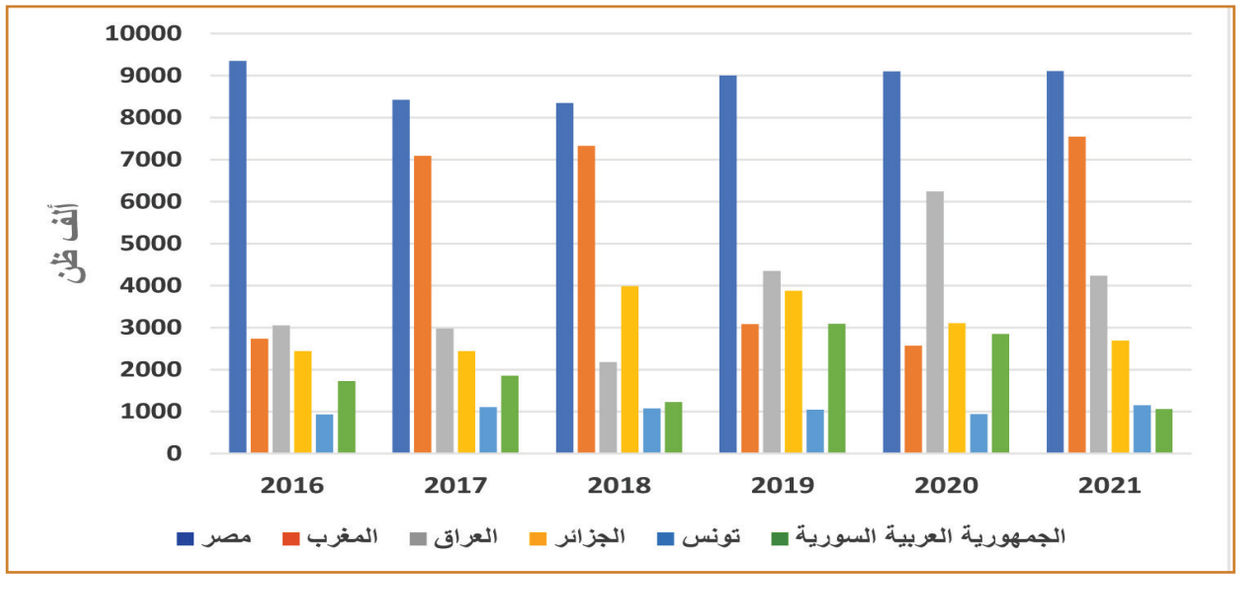

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية أعداد متفرقة.

إنتاج الذرة الرفيعة والدخن:

يشغل محصولا الذرة الرفيعة والدخن نحو (47 ٪) من مساحة محاصيل الحبوب في الوطن العربي، في عام 2021. وعلى الرغم من ذلك فإن كمية إنتاج هذين المحصولين تعادل فقط نحو (14 ٪) من إنتاج محاصيل الحبوب. ويعود ذلك بصفة أساسية إلى تدني إنتاجية محصول الذرة الرفيعة في قطاع الزراعة المطرية في السودان، وهو الدولة المنتجة الرئيسية للمحصول في الوطن العربي. وفي عام 2021 شهد إنتاج الذرة الرفيعة والدخن ارتفاعاً ملحوظاً؛ إذ بلغ حجم الإنتاج حوالي (8.5) مليون طن، وبزيادة بلغت (33.3 ٪) مقارنةً بإنتاج عام 2020، وترجع الزيادة بصفة رئيسية لتحسن معدلات هطول الأمطار في عام 2021 مقارنةً بالموسم السابق. بالرغم من التغيرات المناخية وتأثيرها على القطاع المطري في الدول المنتجة إلا أنه ونتيجةً للزيادة المطردة في المساحات المزروعة بالذرة الرفيعة والدخن فقد شهد الإنتاج تزايداً بلغ نحو (3.4 ٪) في العام 2021مقارنةً بالفترة 2016 – 2020م

إنتاج الأرز:

يعتبر محصول الأرز من المحاصيل الغذائية ذات الأهمية الكبيرة التي يتجه استهلاكها نحو التزايد في الدول العربية، وهو من المحاصيل التي تعتمد في زراعتها على نظام الزراعة المروية بصفة أساسية. وقد تراجعت المساحات المزروعة بمحصول الأرز، وذلك تبعاً لسياسة ترشيد استهلاك المياه وبخاصة في مصر التي تعتبر الدولة الرئيسية المنتجة للأرز في المنطقة العربية. ويعادل إنتاج الأرز حوالي (9 ٪) من كمية إنتاج الحبوب في عام 2021، على الرغم من أنه يشغل فقط نحو (2.0 ٪) من مساحة محاصيل الحبوب في الوطن العربي. ويوضح شكل (1-2) أن إنتاج الأرز في المنطقة العربية والذي يمثل حوالي (1 ٪) من الإنتاج العالمي اتجه نحو الارتفاع بين عامي 2020 و2021، بنحو (7.5 ٪)، وذلك لارتفاع إنتاجية المحصول في مصر في عام 2021، حيث تعادل نحو أكثر من ضعف متوسط إنتاجية المحصول على المستوى العالمي والتي تقدر بحوالي (4.52) طن للهكتار إلا أن معدل النمو السنوي لإنتاجيته خلال العشر سنوات الأخيرة انخفض بحوالي (0.82 ٪).

ويوضح الشكل (2 – 3) أن إنتاج الأرز يتركز بشكل أساسي في مصر التي تنتج حوالي (82 ٪) من إنتاج الأرز في المنطقة العربية، في حين تساهم موريتانيا والعراق بنحو (7.4 ٪) و(7.2 ٪) من إنتاج الأرز في الوطن العربي على الترتيب.

شكل (2 – 3): إنتاج الأرز في الدول العربية المنتجة الرئيسية خلال الفترة 2016 – 2021 (ألف طنٍ)

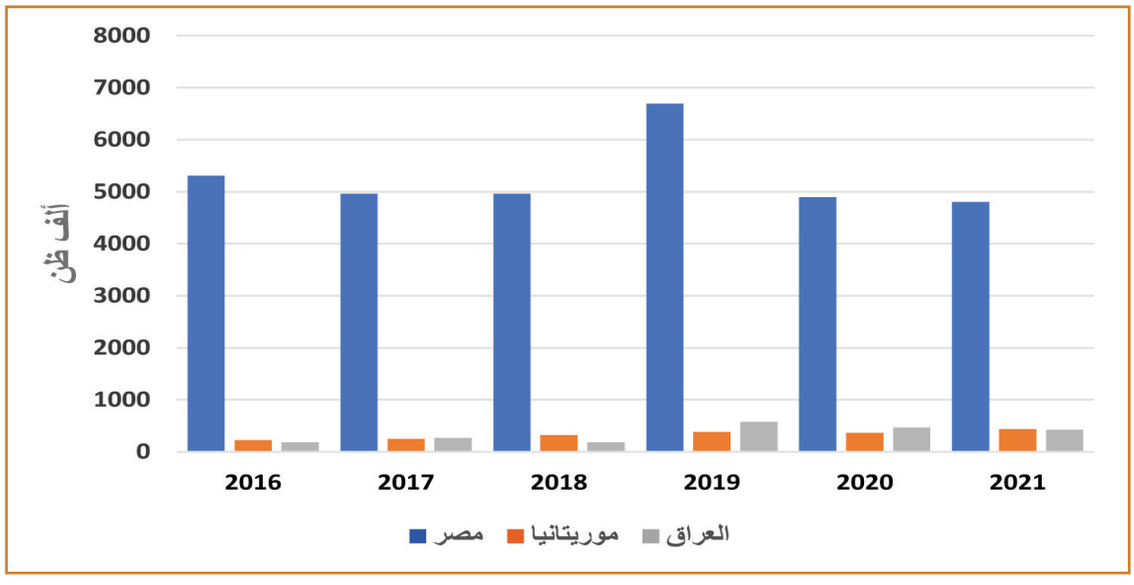

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية أعداد متفرقة.

إنتاج الشعير:

يمثل الشعير أحد المحاصيل الغذائية المهمة في الوطن العربي كمحصول علفي، بالإضافة إلى بعض استخداماته الغذائية. بلغ إنتاج الشعير في الوطن العربي نحو (8.9) مليون طن في عام 2021، وبزيادة بلغت (20.5 ٪) عن إنتاج العام السابق الجدول(2.2). ويحتل الشعير المرتبة الثانية بعد القمح من حيث مساهمته في حجم إنتاج الحبوب في الوطن العربي في عام، حيث ساهم بنحو (14.8 ٪) في عام 2021.

بلغت إنتاجية الشعير في المنطقة العربية حوالي (2.9) طن للهكتار في عام 2021، تعادل حوالي (55 ٪) من متوسط إنتاجيته العالمية. إلا أن معدل النمو السنوي لإنتاجيته خلال العشر سنوات الأخيرة والذي يقدر بحوالي (4.5 ٪) مقارنةً بمعدل النمو لمتوسط الإنتاجية العالمية (0.8 ٪) يشير إلى التطور والتحسن المستمر في الإنتاجية كما يوضح الشكل (2 – 4).

ومن حيث حجم الإنتاج تعتبر سوريا والمغرب والجزائر والمملكة العربية السعودية وتونس من أهم الدول العربية التي تنتج الشعير في الوطن العربي بنسبة إنتاج لتلك الدول مجتمعة في عام 2021 تقدر بحوالي (94 ٪) من جملة إنتاج الشعير في المنطقة العربية. وتساهم سوريا بنحو (33 ٪) تليها كل من المغرب والجزائر والسعودية وتونس بحوالي (31 ٪) و(13 ٪) و(7 ٪) و(5 ٪) على الترتيب، الشكل (2 – 5).

الشكل (2 – 4): معدل النمو لإنتاجية السلع الغذائية الرئيسة في الدول العربية خلال الفترة 2011 – 2021

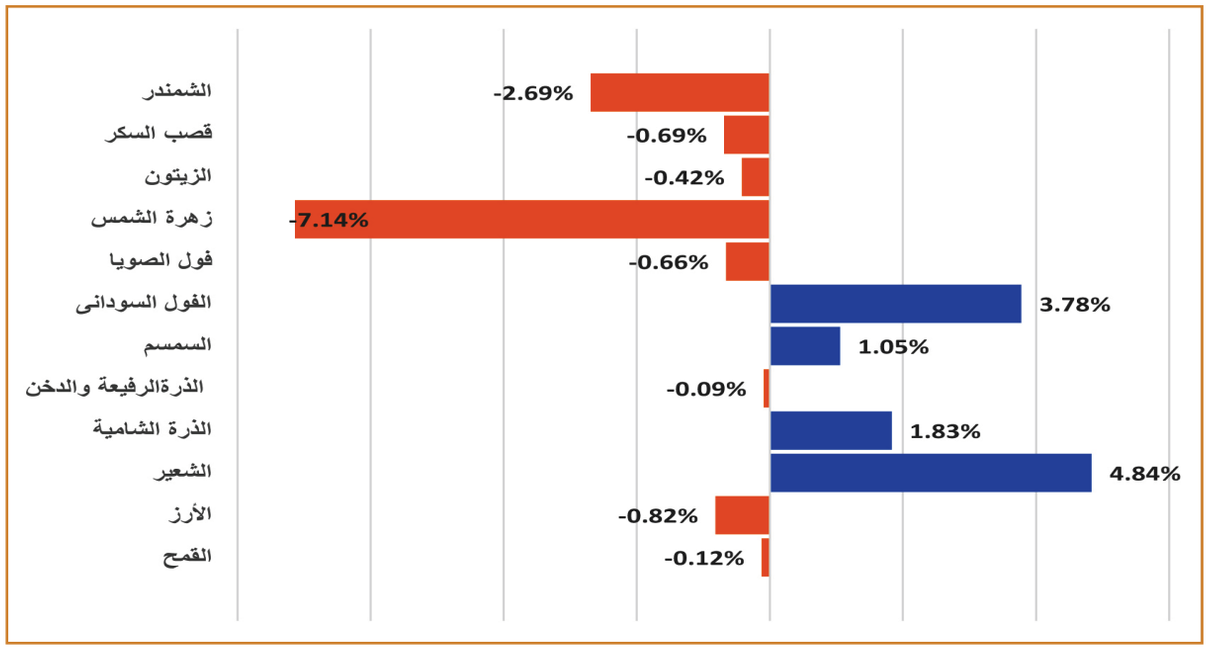

المصدر: تقديرات المنظمة.

الشكل (2 – 5): إنتاج الشعير في الدول العربية المنتجة الرئيسية خلال الفترة 2016 – 2021

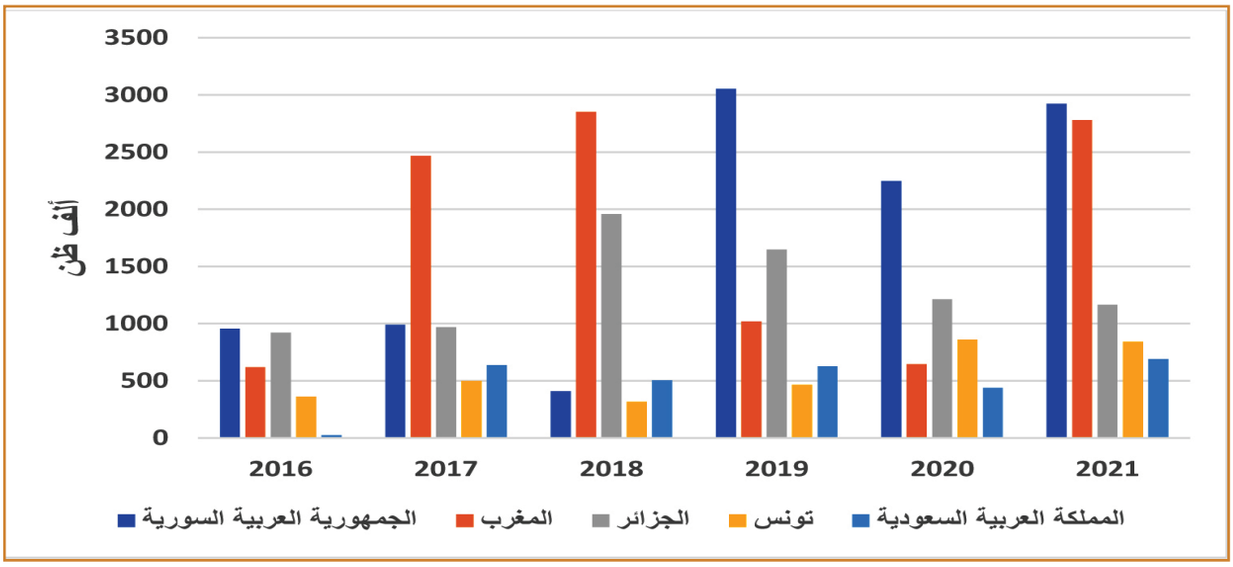

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية أعداد متفرقة.

إنتاج الذرة الشامية:

تعتبر الذرة الشامية من محاصيل الحبوب التي تتدنى معدلات الاكتفاء الذاتي منها بالدول العربية، وهي تستخدم بصفة رئيسية كأعلاف للدواجن. تعتبر مساحة وإنتاج محصول الذرة الشامية مستقرة نسبياً حيث استقرت مساحة المحصول في حدود (1.45) مليون هكتار في عام 2021، واستقر في حدود (8.6) مليون طن، جدول (2 –3).

يتركز إنتاج الذرة الشامية في مصر بصفة رئيسية، إذ تنتج نحو (88.4 ٪) من إنتاج الذرة الشامية في الوطن العربي، بينما تساهم كل من العراق وسوريا بنحو (5.2 ٪) و(1.9 ٪). على الترتيب (شكل 2 – 6).

بلغ متوسط إنتاجية المحصول حوالي (5.9) طن للهكتار في عام 2021 مقارنة بمتوسط عالمي يقدر بنحو (5.5) طن للهكتار. وخلال الفترة 2011 – 2021 تحسنت إنتاجية الذرة الشامية في الوطن العربي بمعدل نمو سنوي قدر بنحو (1.83 ٪)، ويعادل أكثر من ثلاثة أضعاف معدل نظيره العالمي خلال نفس الفترة، الشكل (2 – 4).

الشكل (2 – 6): إنتاج الذرة الشامية في الدول العربية المنتجة الرئيسية خلال الفترة 2016 – 2021 (ألف طن)

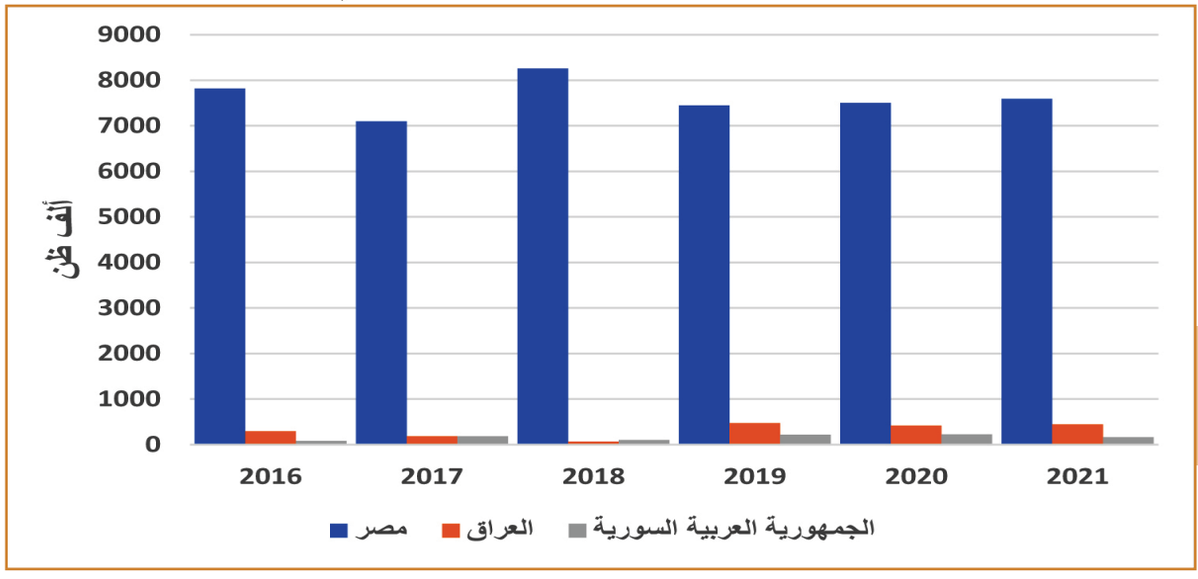

إنتاج مجموعة المحاصيل السكرية:

تتمثل المحاصيل السكرية في الوطن العربي بصفة رئيسية في قصب السكر والشمندر السكري. وهي من المحاصيل التي تنحصر زراعتها في دول محدودة من دول الوطن العربي، وهي مصر، والمغرب، والسودان وسوريا. وتنتج السودان ومصر والمغرب حوالي 99 ٪ من جملة الإنتاج العربي من قصب السكر، بينما تنتج سوريا ومصر والمغرب حوالي (98 ٪) من إنتاج المنطقة العربية من الشمندر السكري في العام 2021.

وتوضح بيانات الجدول (2-2) أن إنتاج السكر الخام في المنطقة العربية بلغ نحو (3.52) مليون طن في عام 2021 بانخفاض طفيف عن إنتاج عامٍ 2020، وذلك لانخفاض المساحة المزروعة بالمحاصيل السكرية في عام 2021 بمعدل يقدر بنحو (0.5 ٪)، هذا بالإضافة إلى تراجع الإنتاجية الهكتارية للمحصولين خلال العشر سنوات الأخيرة، والذي يقدر بحوالي 2.69 ٪ للشمندر، وحوالي 0.69 ٪ لقصب السكر الشكل (2 -4).

إنتاج مجموعة البذور الزيتية والزيتون:

شهدت المساحة المزروعة بمحاصيل البذور الزيتية والزيتون ارتفاعاً ملحوظاً في عام 2021، قدر بنحو (11٪) عن المساحات للعام السابق 2020، واحتلت المرتبة الثانية من حيث المساحة المزروعة بعد مساحة محاصيل الحبوب بنسبة قدرت بنحو (27.4٪) من جملة المساحات المزروعة. وعلى الرغم من هذا التطور في المساحة لمحاصيل البذور الزيتية، إلا أن إنتاجها ارتفع بنحو (8 ٪) نسبة لتراجع إنتاجية محاصيل البذور الزيتية والزيتون بنحو (2.5 ٪). تعتبر محاصيل السمسم والفول السوداني وزهرة الشمس وفول الصويا من أهم محاصيل البذور الزيتية. ويتركز إنتاج السمسم والفول السوداني، وزهرة الشمس في السودان.

وخلال سنوات الفترة 2011 – 2021 تحسنت إنتاجية الفول السوداني بمعدل نمو قدر بحوالي (2.4 ٪) بينما تحسنت إنتاجية السمسم بمعدل (1.05 ٪) وتراجعت إنتاجية كل من محصول زهرة الشمس وفول الصويا بمعدلٍ نمو سالب (7.14 ٪) و بلغ نحو (0.66 ٪) على الترتيب (الشكل 2 . 6). ويتركز إنتاج فول الصويا في مصر وإنتاج زهرة الشمس في المغرب.

بلغ إنتاج الوطن العربي من الزيوت النباتية في عام 2021 نحو (4.07) مليون طن بزيادة بلغت (7.8 ٪) عن عام 2020. وتعتبرٍ دول السودان ومصر وتونس والمغرب والجزائر والإمارات العربية المتحدة هي الدول المنتجة الرئيسية للزيوت النباتية في المنطقة العربية؛ إذ ساهمت جميعها بنحو (84 ٪)، منها نحو (45.9 ٪) بالسودان، و(17.7 ٪) بمصر، في حين تتراوح مساهمة الدول الأخرى بين (8.2 ٪) و(6.0٪) من جملة إنتاج الزيوت النباتية في الوطن العربي.

إنتاج مجموعة الدرنات:

تمثل البطاطس أهم محاصيل الدرنات في الدول العربية بصفة عامة، حيث يشكل إنتاجها نحـــــــو (93 ٪) من جملة إنتاج الدرنات، وتشمل محاصيل الدرنات الأخرى في الدول العربية البطاطا الحلوة، والقلقاس، واليام، والكسافا. ويعتبر محصول البطاطس من المحاصيل الغذائية المهمة بالدول العربية؛ إذ يعتبر محصولاً تصديرياً لعدد من الدول العربية علاوة على أهميته الغذائية. وبلغ إنتاج البطاطس في الدول العربية نحو (16.73) مليون طن في عام 2021، منخفضاً بذلك بنحو (5 ٪) عن إنتاج العام 2020 وذلك لانخفاض الإنتاجية بحوالي (7 ٪).

بلغ الإنتاج الكلي من الدرنات في عام 2021 نحو (18.08) منخفضاً بذلك بنحو (3.5 ٪) عن إنتاج عام 2020. أما المساحة الكلية المزروعة بالدرنات في المنطقة العربية فقد ازدادت بنحو (8 ٪) مقارنة بعام 2020، حيث بلغت نحو (801) ألف هكتار في عام 2021. وبمقارنة مستوى الإنتاج للعام 2021 بمتوسط الفترة 2016 – 2020 يلاحظ ارتفاع إنتاج عام 2021 بنحو (9.2 ٪) الجدول (2 – 2).

إنتاج مجموعة البقوليات:

شهدت مساحة البقوليات استقراراً نسبياً خلال العامين 2020 و2021، ويعتبر الفول والحمص والفاصوليا الجافة والعدس من أهم محاصيل البقوليات، وتساهم بنحو (63.1 ٪) من جملة إنتاج البقوليات في عام 2021. وأدت الزيادة في متوسط إنتاجية البقوليات في العام 2021، والتي قدرت بنحو (6 ٪) إلى زيادة في إنتاج البقوليات بين عامي 2020 و2021 بمعدل (6.9 ٪) من حوالي (1.803) مليون طن إلى حوالي (1.93) مليون طن الجدول (2 – 2). وعلى الرغم من التحسن في متوسط إنتاجية البقوليات في هذا العام، إلا أنها تقل عن متوسط الإنتاجية العالمية بنحو (5.6 ٪).

إنتاج مجموعتي الخضر والفاكهة:

تنتشر زراعة الخضر والفاكهة في كافة الدول العربية، وهي من المحاصيل ذات معدلات الاكتفاء الذاتي المرتفعة، وتعتمد عليها الكثير من الدول العربية كسلع تصديرية، هذا بالإضافة إلى أهميتها الغذائية. كما أنها من السلع التي يزداد الطلب عليها باستمرار في الدول العربية مع استمرار الزيادات السكانية وتحسن مستويات الدخول.

على الرغم من الزيادة في مساحات محاصيل الخضر في العام 2021 بنحو (2.9 ٪) مقارنةً بعام 2020، إلا أن إنتاج محاصيل الخضر ازداد فقط بنحو (0.8 ٪) في عام 2021؛ إذ بلغ حوالي (52.04) مليون طن مقارنة بنحو (51.64) مليون طن في عام 2020. ويرجع ذلك إلى تراجع إنتاجية محاصيل الخضر بنحو (2.1 ٪) كما هو موضح بالجدول (2–2).

أما إنتاج محاصيل الفاكهة فقد شهد ارتفاعاً بين عامي 2020 و2021 قدر بنحو (5.3 ٪)، على الرغم من انخفاض متوسط إنتاجية تلك المحاصيل في عام 2021 بنحو (4.3 ٪) 2020، وذلك للزيادة الكبيرة في المساحة المزروعة بمحاصيل الفاكهة في المنطقة العربية وبنحو (10.0 ٪) بين عامي 2020 و2021، جدول (2–2).

3.1.1.2 سلع الإنتاج الحيواني:

تمثل المنتجات الحيوانية والسمكية مصدراً هاماً للبروتين الحيواني في الوطن العربي الذي يتمتع بثروة حيوانية ضخمة، حيث قدرت أعداد القطيع من الثروة الحيوانية في المنطقة العربية عام 2021 بنحو (354.13) مليون رأسٍ بمعدل زيادة بلغ نحو (1.2 ٪) عن عام 2020.

تشكل أعداد الأغنام والماعز- والمقدرة بنحو (279.73) مليون رأس (79٪) من أعداد القطيع العربي من الثروة الحيوانية، في حين تشكل الأبقار والجاموس -المقدرة بنحو (57.74) مليون رأسٍ نحو 16.3 ٪ من أعداد القطيع، وتشكل الإبل نحو (4.7 ٪)، جدول (2 – 4).

تتركز أعداد الثروة الحيوانية في المنطقة العربية في خمس دول رئيسة هي: السودان والجزائر والصومال وموريتانيا ومصر. وتساهم تلك الدول مجتمعة بنحو (82٪) من جملة أعداد الأبقار والجاموس و(56٪) من جملة أعداد الأغنام والماعز و(56 ٪) من جملة أعداد الإبل في عام 2021.

تشكل أعداد قطيع الثروة الحيوانية في السودان (31 ٪) من أعداد قطيع الثروة الحيوانية في الدول العربية عام 2021، يليه الجزائر بنحو (10.3٪) والصومال بنحو (10.3٪) وموريتانيا بنحو (6.2٪) ومصر بنحـــو (4.5 ٪) من جملة حجم القطيع في العام 2021.

وبصفة عامة فإن معظم الثروة الحيوانية في الوطن العربي تعتمد على المراعي الطبيعية، ولا تتوافر لها النظم المناسبة للتربية والرعاية التي تحقق لها القدر المناسب من الكفاءة الإنتاجية، وتطوير الإنتاج والقيمة المضافة في الإنتاج الحيواني.

إنتاج اللحوم:

شهد قطاع إنتاج اللحوم في المنطقة العربية استقراراً، حيث استقر إنتاج اللحوم (اللحوم الحمراء ولحوم الدواجن) في المنطقة العربية خلال عامي 2020 و2021 في حدود (9.44) مليون طن تمثل منها اللحوم الحمراء (46 ٪) بينما تمثل لحوم الدواجن نحو (54 ٪). وقد قدرت الزيادة في حجم إنتاج اللحوم الحمراء بنحو (1.0 ٪) مقارنة بإنتاج عام 2020، بينما انخفض إنتاج لحوم الدواجن بنحو (0.8 ٪) مقارنة بإنتاج العام 2020 كما هو موضح بالجدول (2 – 4).

إنتاج الألبان:

يعتمد حجم إنتاج الألبان في المنطقة العربية على التحسن في قطاع الماشية في جوانبها الغذائية والصحية. وعلى الرغم من الارتفاع النسبي لمعدل الاكتفاء الذاتي من الألبان في الوطن العربي إلا أن المنطقة العربية لا زالت تستورد كميات مقدرة من الألبان سنوياً. وكما هو الحال بالنسبة لتطوير قطاع اللحوم الحمراء، يرتبط تطوير إنتاج الألبان بتطوير قطاع الإنتاج الحيواني التقليدي ورفع كفاءته الإنتاجية.

قدر إنتاج الألبان في المنطقة العربية بنحو (27.28) مليون طن عام 2021 بانخفاض طفيف عن إنتاج عام 2020 المقدر بنحو (27.31) مليون طن، وبصفة عامة يمكنُ القول أن إنتاج الألبان شهد استقراراً خلال الفترة 2016 – 2021 كما هو موضح بالجدول (2 –4).

إنتاج بيض المائدة:

يأتي معظم إنتاج بيض المائدة في الدول العربية من القطاعات التجارية الحديثة، ويعتمد إنتاجه إلى حد كبير على الأعلاف المستوردة وبخاصة الذرة الشامية. وعلى الرغم من انتشار إنتاج بيض المائدة في كافة الدول العربية، إلا أن نحو (78 ٪) من حجم إنتاجه السنوي يقع في سبع دول هي: مصر والمغرب والأردن والسعودية والجزائر والكويت وسوريا. وقد بلغ إنتاج الوطن العربي من بيض المائدة نحو (2.47) مليون طن عام 2021 بزيادة نحو (5.6 ٪) عن إنتاج عام 2020، جدول (2 –4).

إنتاج الأسماك:

رغم أن أداء قطاع الأسماك في الدول العربية يتسم بتحقيق فائض تصديري، إلا أن هناك فرصاً كبيرةً لزيادة الإنتاج الحالي بالاستغلال الأمثل للإمكانات المتاحة التي تنطوي على موارد ضخمة من المجاري المائية والأودية (16.6)ألف كيلومتر، والمستنقعات والسواحل البحرية (22.4) ألف كيلو متر، والجرف القاري (604)ألف كيلومترٍ مربع، هذا بالإضافة لإمكانات الاستزراع السمكي غير المستغلة.

قدر إنتاج الأسماك في المنطقة العربية في عام 2021 بنحو (6.22) مليون طن بمعدل ارتفاع بلغ نحو (8.40 ٪) عن إنتاج عام 2020 كما هو موضح بجدول (2 –4). ويتم معظم إنتاج الأسماك في الوطن العربي في المغرب ومصر وموريتانيا وسلطنة عمان. ومن الدول المنتجة الرئيسية الأخرى للأسماك السعودية وتونس والجزائر والإمارات.

جدول (2 –4) تطور الإنتاج الحيواني في المنطقة العربية خلال الفترة 2016–2021

	2016	2017	2018	2019	2020	2021*	التغير بين عامي 2020 و2021 (٪)
الأسماك (ألف طن)	5205	5630	4979	5651	5745	6225	8.4
البيض (ألف طن)	2154	2333	2253	2558	2344	2476	5.6
الألبان (ألف طن)	27808	27421	26016	25380	27308	27283	–0.1
اللحوم الحمراء (ألف طن)	4652	4361	4287	4389	4314	4356	1.0
لحوم الدواجن (ألف طن)	4267	4647	5090	4931	5126	5085	–0.8
الأبقار والجاموس (ألف رأس)	58556	58715	58250	58129	55004	57737	4.9
الأغنام والماعز (ألف رأس)	275594	274447	304914	274756	287132	279627	0.6
الإبل (ألف رأس)	16424	16486	16431	16547	16781	16766	–0.1

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية أعداد متفرقة.

* تقديري.

2.1.2: إتاحة الغذاء من التجارة الخارجية:

تؤثر التجارة بشكل مباشر على كميات الأغذية وأسعارها في الأسواق الوطنية، وبالتالي تؤثر على كل بُعد من أبعاد الأمن الغذائي (الإتاحة، وإمكانية الحصول، والاستخدام، والاستقرار). يمكن أن تساعد التجارة الغذائية بين الدول العربية، وبينها وباقي دول العالم في تحقيق التوازن بين العجز الغذائي والفائض عبر البلدان، وتحسين توافر مختلف أنواع الغذاء والمساهمة في استقرار الأسعار. وبصفة عامة تتكامل التجارة الخارجية مع قطاع إنتاج الغذاء في توفير السلع الغذائية بالدول العربية، حيث يتم تصدير ما تتمتع به الدول العربية في إنتاجه من مزايا نسبية أو تنافسية، وتقوم كذلك باستيراد ما تحتاجه من سلع غذائية أخرى.

ويشهد العالم تعدداً في الاتفاقيات التجارية الثنائية والمتعددة الأطراف والإقليمية. كما أن قواعد التجارة أصبحت أكثر تعقيداً من أي وقت مضى، وتستخدم العديد من الدول المنتجة الرئيسية للأغذية مختلف أدوات وسياسات التجارة في أوقات الأزمات الغذائية لضمان الغذاء المتاح وسهولة الحصول عليه.

تأثرت إتاحة الغذاء من التجارة الخارجية في الدول العربية بين عامي 2020 و2021 وخلال الربع الأول من عام 2022 بالتقلبات التي شهدتها تجارة السلع الغذائية والزراعية العالمية نتيجة الإجراءات التي اتخذتها الدول المنتجة الرئيسية للسلع الغذائية في مواجهة جائحة كورونا، وآثار الحرب الروسية الأوكرانية.

2.1.2. 1: التجارة الخارجية في السلع الغذائية الرئيسية بين عامي 2020 و2021:

توضح بيانات جدول (2 –5) تراجع قيمة كل من الصادرات والواردات الغذائية بين عامي 2020 و2021، في ظل التراجع الذي شهدته التجارة الدولية بيّن هذين العامين. ففي الوقت الذي ارتفعت فيه قيمة الصادرات الزراعية قليلاً بنحو (0.6 ٪) بين عامي 2020 2021، تراجعت قيمة الصادرات الغذائية الرئيسية وقيمة الصادرات الغذائية البينية بنحو (9.3 ٪) و (33.4 ٪) على الترتيب. وقد بلغت قيمة الصادرات الغذائية الرئيسية في عام 2021 نحو (18.60) مليار دولار، مقارنة بنحو (20.67) مليار دولار في عام 2020، ومن ثم انخفضت نسبة تغطية قيمتها لقيمة الواردات الغذائية بين عامي 2020 – 2021 من نحو (30.6 ٪) إلى نحو (27.6 ٪).

جدول (2 –5): قيمة الصادرات والواردات الكلية والزراعية والغذائية في الوطن العربي (مليار دولار)

	2020	2021	معدل التغير بين عامي (2020 – 2021)
الصادرات الكلية	837.64	945.34	12.9
الصادرات الزراعية	50.57	50.86	0.6
الصادرات الغذائية الرئيسية	20.67	18.60	9.26 –
الصادرات الغذائية البينية	15.67	10.44	33.38 –
الواردات الكلية	769.02	729.85	5.09 –
الواردات الزراعية	122.20	116.39	4.75 –
الواردات الغذائية الرئيسية	67.55	67.18	0.56 –
الواردات الغذائية ا لبينية	15.17	10.75	29.08 –

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية، المجلد (40)، 2021.

وتوضح بيانات جدول (6.2) أن قيمة الصادرات العربية من السلع الغذائية الرئيسية قد تراجعت بنحو (9.3 ٪) في عام 2021، حيث بلغت نحو (18.60) مليار دولارٍ مقارنة بنحو (20.67) مليار دولارٍ في عام 2020.

أما قيمة الواردات فقد تراجعت قليلاً بين هذا العامين بنحو (0.56 ٪)، من نحو (67.55) مليار دولارٍ إلى نحو (67.18) مليار دولارٍ.

وفيما يتصل بمساهمة السلع الغذائية في قيمة كل من الصادرات والواردات فيوضح هيكل تجارة السلع الغذائية العربية أن سلع الفاكهة والأسماك والخضر والألبان ومنتجاتها تتصدر قائمة السلع المصدرة عام 2021، بمساهمة إجمالية لتلك السلع مجتمعة بلغت نحو (67.8 ٪) من قيمة صادرات السلع الغذائية العربية على الترتيب.

أما الواردات من جملة السلع النباتية فتتركز في الحبوب والدقيق والزيوت النباتية والسكر بنحو (60.2 ٪) من القيمة الإجمالية للواردات العربية من السلع النباتية لعام 2021، تساهم فيها مجموعة الحبوب بنحو (36.8 ٪)، بينما بلغت مساهمة مجموعة السلع الغذائية الحيوانية من اللحوم والألبان نحو (31.5 ٪)، وبلغت مساهمة قيمة واردات الأسماك نحو (4.2 ٪)، جدول (2-6).

ويوضح الشكل (2- 7) أن كميات وقيم صادرات العديد من السلع الغذائية الرئيسية قد اتجهت نحو التراجع خلال الفترة 2017 -2021. وقد بلغ التراجع أعلاه بين عامي 2020 و2021 حيث تراجعت كمية الصادرات بنحو (16.6 ٪) وتراجعت قيمتها بنحو (9.3 ٪). وقد قدر متوسط معدل التراجع السنوي خلال تلك الفترة بنحو (10 ٪) لكمية الصادرات ونحو (2.0 ٪) لقيمتها.

شكل (2- 7): تطور كمية وقيمة صادرات السلع الغذائية الرئيسية في الوطن العربي خلال الفترة (2017 -2021)

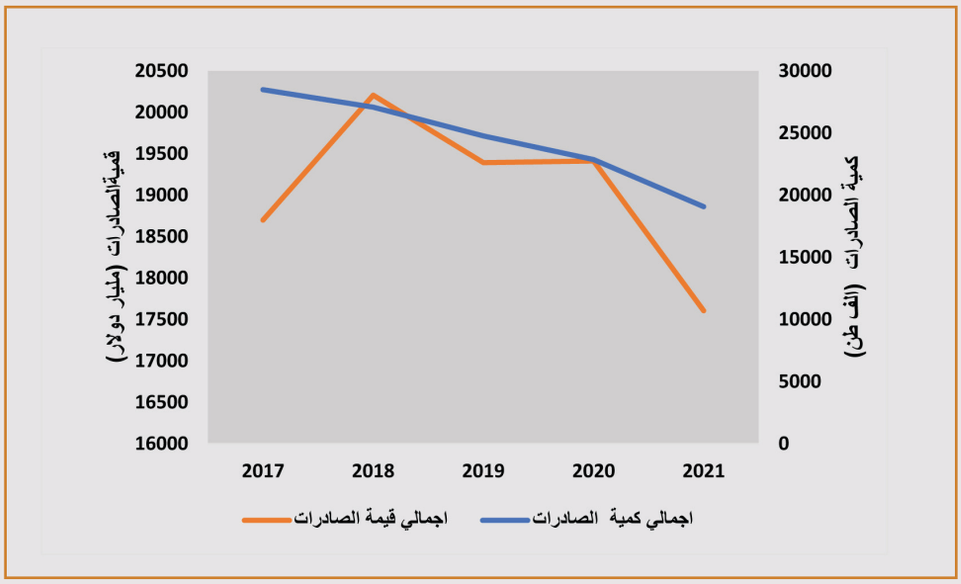

جدول (2 –6): قيمة صادرات وواردات السلع الغذائية الرئيسية في الوطن العربي عامي 2020 و2021 (مليون دولار)

السلع	الصادرات			الواردات			
	2020	2021	معدل التغير بين عامي 2020 – 2021 (٪)	النسبة من إجمالي قيمة الصادرات 2021(٪)	2020	2021	معدل التغير بين عامي 2020 و2021	النسبة من إجمالي قيمة الواردات 2021(٪)
مجموعة الحبوب	676.8	408.8	–39.6	2.2	22102.4	24763.3	12.0	36.8
القمح	55	34.6	– 37.1	0.2	9325.1	10618.4	13.9	15.8
الأرز	78.3	100.6	28.5	0.5	4844.3	4067.4	–16.0	6
الذرة الشامية	177	10	– 94.4	0.1	5159.7	6357.2	23.2	9.5
البذور الزيتية	1255.9	999.3	–20.4	5.4	2565.8	2849	11.0	4.2
الزيوت النباتية	1759	1650.3	– 6.2	8.9	3769	5223.3	38.6	7.8
السكر	1410.6	1212.8	–14.0	6.5	2147.8	2227.9	3.7	3.3
البطاطس	329.3	277	– 15.9	1.5	666	598.9	10.1–	0.9
البقوليات	554.7	477	– 14.0	2.6	1854.1	1919.5	3.5	2.9
الخضر	2550.7	2455.5	– 3.7	13.2	2782.3	1883.9	–32.3	2.8
الفاكهة	5303.8	4849.6	–8.6	26.1	8162.9	6606.2	– 19.1	9.8
الحيوانات الحية	627.6	635.5	1.3	3.4	2902.5	2242.7	–22.7	3.3
اللحوم الحمراء	210.6	80.5	–61.8	0.4	4847.8	4414.8	– 8.9	6.6
لحوم الدواجن	341	163.3	– 52.1	0.9	3578.3	3921.8	9.6	5.8
الألبان ومنتجاتها	2618.3	1723.1	–34.2	9.3	9639.7	7747.9	– 19.6	11.5
بيض المائدة	97.2	93.9	–3.4	0.5	719.1	769.3	7.0	1.1
الأسماك	2931.6	3578.5	22.1	19.2	2560.5	2094.4	–18.2	3.1
الإجمالي	20667.1	18605.1		100	68298.2	67262.9		100

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية، المجلد (40)، 2021.

وأما بالنسبة للواردات فيوضح الشكل (2–8) أن كميات وقيم معظم واردات السلع الغذائية الرئيسية اتجهت نحو التراجع خلال الفترة 2017 –2021، وقد بلغ التراجع أقصاه بين عامي 2019 و2020 حيث تراجعت كمية الواردات بنحو (34.6 ٪)، وتراجعت قيمتها بنحو (22.8 ٪) وبمتوسط معدل تراجع سنوي خلال تلك الفترة قُدر بنحو (14 ٪) لكمية الواردات ونحو (8.0 ٪) لقيمتها.

وبصفة عامة يرتبط التغير في كميات وقيم واردات الدول العربية من السلع الغذائية بعدة عوامل منها تقلبات الأسعار العالمية للسلع الغذائية، والسياسات التجارية التي تتخذها الدول المنتجة الرئيسية وتطورات إنتاج سلع الغذاء بالوطن العربي.

ويتضح من بيانات الجدول (2–6) أن هناك العديد من السلع التي انخفضت قيمة وارداتها بين عامي 2020 و2021، وتشمل سلع البطاطس والبقوليات والخضر والفاكهة والحيوانات الحية واللحوم الحمراء والألبان ومنتجاتها والأسماك. وتمثل تلك السلع سلع الفائض التصديري والسلع التي تتمتع الدول العربية بمزايا نسبية في إنتاجها وبمعدلات عالية من الاكتفاء الذاتي منها. وقد ارتبط هذا التراجع أما بزيادة حجم إنتاج السلع بين عامي 2020 و2021، أو بزيادة أسعارها العالمية والتي ازدادت لمعظم السلع الغذائية بين عامي 2020 و2021.

وفيما يتصل بالسلع الغذائية التي ازدادت قيمة وارداتها بين العامين، فتجدر الإشارة إلى أن قيم واردات سلع القمح والذرة الشامية والزيوت النباتية والسكر قد ارتفعت بين عامي 2020 و2021 بمعدلات تراوحت بين نحو (11 ٪) و(23 ٪). ويعزى ذلك بصفة رئيسية لازدياد أسعارها العالمية بين هذين العامين.

شكل (2 – 8): تطور كمية وقيمة واردات السلع الغذائية الرئيسية في الوطن العربي خلال الفترة (2017 – 2021)

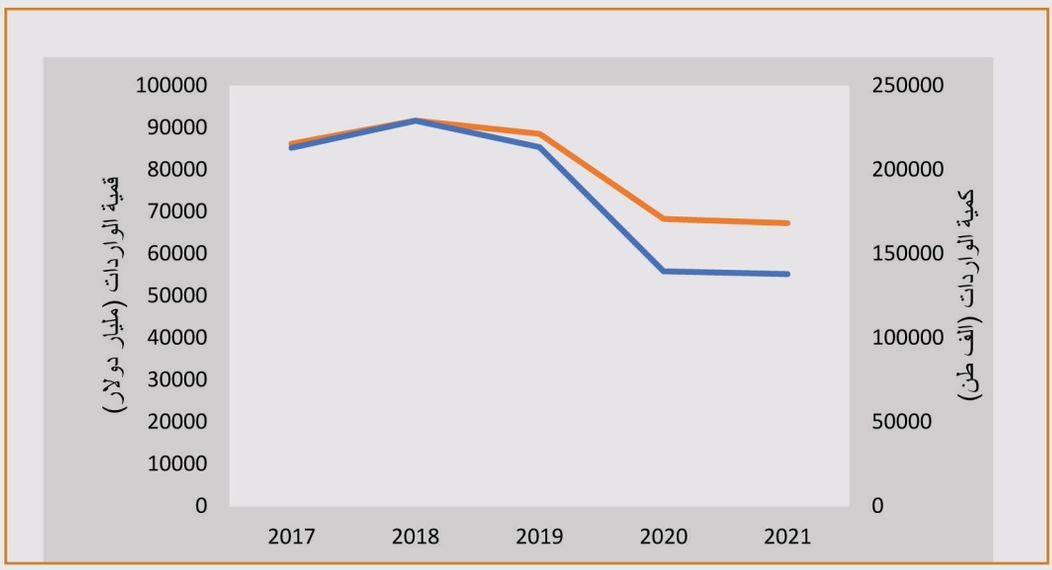

2.1.2. 2: التجارة العربية الزراعية البينية:

شكلت قيمة التجارة الزراعية البينية نحو (11.6 ٪) و(11.5 ٪) من قيمة التجارة الزراعية العربية الكلية في عامي 2019 و2020 على الترتيب. ويتوقع أن تستقر عند نفس مستواها في 2021، علماً بأن التجارة العربية الكلية البينة تمثل في المتوسط نحو (15.5 ٪) من إجمالي التجارة العربية الخارجية.

وتوضح بيانات جدول (2 –7) تراجع قيمة كل من صادرات وواردات السلع الغذائية الرئيسية البينية العربية بين عامي 2020 و2021. ويرجع ذلك بصفةً رئيسية إلى ما شهدته التجارة العالمية من ركود خلال السنوات القليلة الماضية سواء بسبب جائحة كورونا أو بطء معدلات النمو الاقتصادي أو التوترات التجارية بين بعض الدول المنتجة الرئيسية في العالم، وما تم اتخاذه من إجراءات وسياسات حول تجارة السلع الغذائية.

تتصدر الألبان ومنتجاتها قائمة التجارة العربية الزراعية البينية للسلع الغذائية الرئيسية بنحو (21.85٪) من إجمالي قيمة التجارة البينية العربية من السلع الغذائية الرئيسية، تليها الفاكهة بنحو (16.6 ٪) والزيوت النباتية بنحو (9.32 ٪) والحيوانات الحية بنحو (7.2 ٪)، والخضر بنحو (4.96 ٪)، والأسماك بنحو (7.01 ٪).

جدول (2 – 7): قيمة التجارة البينية الغذائية العربية للمجموعات السلعية الرئيسية خلال الفترة 2019 – 2021 (مليار دولار)

البيان	الصادرات			الواردات		
	2019	2020	2021	2019	2020	2021
الحبوب	0.42	0.32	0.22	0.40	0.31	0.22
البطاطس	0.12	0.13	0.06	0.12	0.14	0.07
البقوليات	0.18	0.31	0.22	0.18	0.31	0.23
الخضر	0.67	0.70	0.47	0.62	0.69	0.51
الفاكهة	1.56	1.88	1.13	1.53	1.76	1.30
السكر(مكرر)	0.44	0.81	0.47	0.45	0.78	0.44
الزيوت والشحوم	0.59	0.60	0.68	0.54	0.54	0.68
اللحوم	0.46	0.44	0.22	0.50	0.46	0.22
الأسماك	0.43	0.42	0.37	0.58	0.56	0.36
البيض	0.05	0.08	0.07	0.06	0.08	0.07
الألبان ومنتجاتها	2.42	2.37	1.59	2.32	2.31	1.60
بذور زيتية	0.33	0.34	0.13	0.34	0.34	0.13
حيوانات حية	0.87	0.50	0.53	0.82	0.53	0.53
سلع غذائية أخرى*	1.01	1.13	1.00	1.03	1.15	1.11
الجملة	9.55	10.02	7.14	9.48	9.95	7.46

* تشمل السلع المصنعة (المخبوزات والعصائر ومنتجات اللحوم وغيرها).

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية، المجلد (40)، 2020.

وكما تمت الإشارة إليه سابقاً فإن الدول العربية تعتمد على الكثير من الدول غير العربية كمصادر رئيسية لسلع الحبوب والزيوت النباتية والسكر والألبان واللحوم الحمراء. تشمل تلك الدول أوكرانيا والهند والأرجنتين وروسيا وأستراليا للحبوب وبخاصة القمح. أما بالنسبة للزيوت النباتية فتضم الدول المصدرة كل من تركيا وأوكرانيا وأسبانيا وروسيا والأرجنتين وأمريكا. وتمثل نيوزيلندا وهولندا وفرنسا والدنمارك والأرجنتين الدول المصدرة الرئيسية للألبان للدول العربية، في حين تضم الدول غير العربية المصدرة للحوم الحمراء للوطن العربي كل من الهند والبرازيل وأستراليا وباكستان وأمريكا ونيوزيلندا.

وتوضح بيانات جدول (2 – 8) كميات إنتاج واستهلاك محصول القمح في (16) دولةً منتجة رئيسية للقمح على المستوى العالمي عام 2021. ويتضح من بيانات الجدول ما يلي:

- ✓ هناك خمس من الدول المنتجة الرئيسية للقمح لا يكفي حجم إنتاجها لمقابلة احتياجاتها الاستهلاكية من القمح التي تسدها عن طريق الاستيراد وهي: (الصين وباكستان وتركيا ومصر وإيران).
- ✓ هناك دولتان لا يزيد حجم إنتاجها كثيراً عن احتياجاتها الاستهلاكية وهي الهند والمملكة المتحدة.
- ✓ على مستوى الدول المنتجة الرئيسية الموضحة بالجدول فإن كمية القمح المتبقية للتصدير أو للاستخدامات الأخرى داخل الدول المنتجة الرئيسية نفسها تعادل فقط (25 ٪) من كمية القمح المنتجة بتلك الدول.

جدول (2 – 8): إنتاج واستهلاك القمح في الدول المنتجة الرئيسية في العالم عام 2021، (مليون طن)

الدول	الإنتاج	الاستهلاك	المتبقي	نسبة الاستهلاك للإنتاج (٪)	المتبقي كنسبة من الإنتاج (٪)
الصين	134.3	144.0	9.8–	107.3	
الهند	107.6	105.0	2.6	97.6	2.4
روسيا	85.9	42.3	43.7	49.2	50.8
أمريكا	49.7	30.2	19.5	60.8	39.2
أستراليا	36.4	8.6	27.7	23.7	76.3
كندا	35.2	9.1	26.1	25.9	74.1
فرنسا	30.1	5.9	24.2	19.6	80.4
باكستان	25.3	27.7	2.5–	109.7	
أوكرانيا	24.9	11.2	13.7	45.0	55.0
الأرجنتين	22.1	6.0	16.1	27.1	72.9
ألمانيا	22.2	5.8	16.4	26.2	73.8
تركيا	20.5	24.3	3.8–	118.3	
المملكة المتحدة	15.2	15.2	0.0	99.9	0.1
كازخستان	11.8	6.3	5.5	53.4	46.6
مصر	9.0	21.4	12.4–	237.9	
إيران	9.0	16.2	7.2–	180.0	
الإجمالي	639.1	479.1	159.9	75.0	25.0

المصدر: OECD-FAO Agricultural Outlook 2022–2031، والمنظمة العربية للتنمية الزراعية، – الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية.

3.1.2: إتاحة الغذاء من المنح والمساعدات الغذائية:

تتعاون المنظمات الدولية والمنظمة العربية للتنمية الزراعية في تقديم المساعدات الغذائية إلى بعض الدول العربية التي تتعرض إلى ظروف غير ملائمة لإنتاج السلع الغذائية، وتؤثر سلباً على أوضاع الأمن الغذائي فيها. وقد شملت برامج ومساعدات المنظمة بعض الدول التي تعرضت إلى الظروف الطبيعية غير الملائمة أو الأزمات الغذائية، مثل: (اليمن وفلسطين والسودان)، حيث اشتملت تدخلاتها على المساعدات العينية والمشروعات التنموية مثل مشروع تحسين سبل كسب العيش لصغار المزارعين في الدول العربية.

وعلى المستوى العالمي يقدم برنامج الغذاء العالمي مساعداته للدول التي تتعرض للأزمات الغذائية ومنها (جيبوتي والسودان والصومال ومصر واليمن) واشتملت المساعدات المقدمة تلك الدول على المساعدات النقدية والوجبات المدرسية.

4. 1. 2 مؤشر توفر الغذاء:

يقيس مؤشر توفر الغذاء كفاية الإمدادات الغذائية الوطنية، وخطر انقطاع الإمدادات، والقدرة الوطنية على توزيع الأغذية وجهود البحث لتوسيع الإنتاج الزراعي والغذائي.

يتم قياس مؤشر توفر الغذاء عبر خمسة مؤشرات هي كفاية إمدادات الغذاء، والإنفاق العام على البحوث الزراعية والتطوير، والبنية التحتية الزراعية، وتقلب الإنتاج الزراعي، ومخاطر عدم الاستقرار السياسي.

قدر متوسط مؤشر توفر الغذاء في الوطن العربي عام 2021 ممثلاً بأربع عشرة دولةً بنحو (54.6) درجة، وهو يقل عن المتوسط العالمي المقدر بنحو (56.7) درجة، جدول (2 – 9). ويتضح من الجدول تراجع المؤشر بين عامي 2020 و2021 على المستويين الدولي والعربي.

وعلى المستويات القطرية في الوطن العربي تراوحت قيمة المؤشر بين (27.6) درجة و(31.6) درجة في اليمن وسوريا والسودان، وبين (51.8) درجة و(60) درجة في المغرب وتونس والأردن وسلطنة عمان والجزائر ومصر. بينما تراوحت قيمة المؤشر بين (67.5) درجة و(74.4) درجة في باقي الدول العربية الموضحة بالجدول وهي: (البحرين والسعودية والإمارات والكويت وقطر). وتوضح بيانات جدول (2 – 10) تطورات مؤشرات الأمن الغذائي على المستويين العربي والعالمي بين عامي 2020 و2021، ويتضح من تلك البيانات تحسن المؤشر العام للأمن الغذائي بين عامي 2020 و2021 على المستويين العربي والعالمي، وكذلك تحسن المؤشرات الفرعية عدا مؤشر توفر الغذاء الذي تراجع بين العامين سواء على المستوى العربي أو المستوى العالمي.

جدول (2 – 9): درجات مؤشر توفر الغذاء في الدول العربية خلال الفترة 2019 – 2021 (الدرجات من 0 – 100)

الدول	2019	2020	2021	التغير بين عامي 2020–2021(٪)
مصر	74.3	62.8	60.0	– 4.5
السعودية	70.7	73	67.8	7.1 –
قطر	69.5	70.7	74.4	5.2
الكويت	60.0	68.3	72.3	5.9
الإمارات	66.8	66.5	71.3	7.2
سلطنة عمان	63.9	59.1	57.3	3.0 –
البحرين	56.2	56.8	67.5	18.8
تونس	59.6	56.7	54.0	4.8 –
الجزائر	59.0	55.7	58.0	4.1
المغرب	51.9	51.4	51.8	0.8
الأردن	51.7	48.2	55.2	14.5
سوريا	42.4	41.3	30.1	27.1 –
السودان	37.5	30.8	31.6	2.6
اليمن	27.3	27.5	27.6	0.4
الوطن العربي	56.5	55.8	54.6	2.2 –
العالم	56.85	57.32	56.7	1.1–

المصدر: حسبت من Economist intelligence Unit https: / /foodsecurityindex.eiu.com /country)

جدول (2 – 10): مؤشرات الأمن الغذائي على المستويين العربي والعالمي خلال الفترة 2019 و2021 (الدرجات من 0 – 100)

المؤشر	الوطن العربي			العالم		
	2019	2020	2021	2019	2020	2021
المؤشر العام	61.4	60.4	60.6	60.9	59.4	60.9
توفر الغذاء	56.5	55.8	54.6	56.7	57.3	56.7
إمكانات الحصول على الغذاء	67.6	66.9	67.9	66.8	65.9	66.8
أمان وسلامة الغذاء	68.0	69.5	68.0	68.0	67.6	68.0
الموارد الطبيعية والقدرة على الصمود	50.9	42.1	48.7	50.8	49.1	50.8

المصدر: حسبت من Economist intelligence Unithttps: / /foodsecurityindex.eiu.com /country)

2-2: إمكانات الحصول على الغذاء:

2-2-1: إمكانات الحصول على الغذاء والعوامل المؤثرة عليها:

تقاس إمكانية الحصول على الغذاء بقدرة الأفراد على تلبية احتياجاتهم من السلع الغذائية، وهي بذلك تمثل جانب طلب المستهلكين على السلع الغذائية وفق إمكاناتهم المادية والعوامل المؤثرة على إمكانات الحصول عليها.

ويزداد الاهتمام بدراسة وتحليل محور إمكانات الحصول على الغذاء والعوامل المؤثرة على إمكانات الحصول عليه مثل دخول الأفراد وأسعار السلع الغذائية والنمو السكاني ونمو إنتاج الغذاء وتطور النظم التسويقية وتوفر شبكات الأمان الاجتماعي.

ويعكس مؤشر إمكانات الحصول على الغذاء مدى قدرة المستهلكين على شراء الغذاء، ودرجة تعرضهم لصدمات الأسعار، ومدى توفر برامج وسياسات لدعمهم عند حدوث الصدمات. ويتم حساب هذا المؤشر عبر ستة مؤشرات فرعية هي: استهلاك الغذاء كنسبة من إجمالي إنفاق الأسرة، ونسبة السكان الذين يعيشون تحت أو بالقرب من خط الفقر العالمي، ونصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، والتعريفة الجمركية على الواردات الزراعية، وبرامج شبكات الأمان الغذائي، وإمكانات وصول المزارعين للتمويل.

وكما هو موضح بالجدول (2 – 9) المشار إليه سابقاً، فإن متوسط قيمة مؤشر إمكانات الحصول على الغذاء للوطن العربي تزيد على نظيرتها للعالم في عام 2021. وكما يوضح شكل (2 – 9) أن قيمة المؤشر تراوحت في عام 2021 بين (89) درجة و(79) درجة في سلطنة عمان، والكويت، والبحرين، وقطر، والسعودية. وتراوحت بين (78) درجة و(66) درجة في الجزائر، والأردن والمغرب، والإمارات، وتونس ومصر. وفي مستوياتها المنخفضة تراوحت قيمة المؤشر بين (39.3) درجة، و(32) درجة في سوريا واليمن والسودان.

الشكل (2 – 9): مؤشر إمكانات الحصول على الغذاء في الوطن العربي والعالم عام 2021

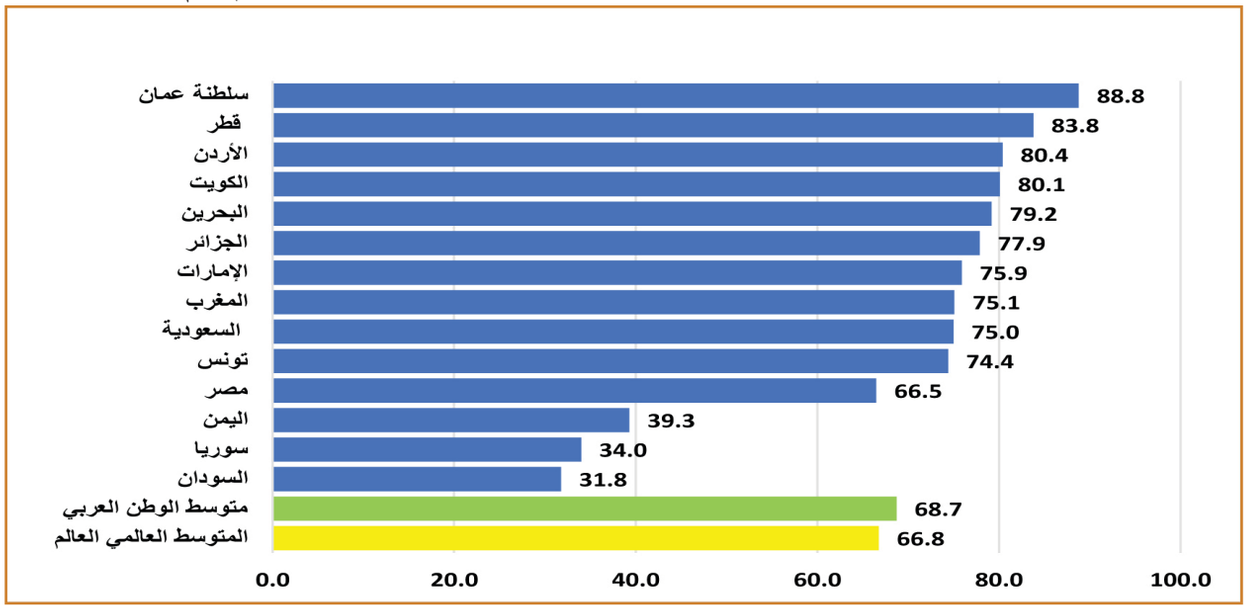

المصدر: حسبت من Economist intelligence Unit https: / /foodsecurityindex.eiu.com /country)

ومن أهم العوامل التي تؤثر على كميات وأنواع سلع سلة الغذاء في الوطن العربي هي مستويات الدخول. وتشير إحصاءات البنك الدولي لعام 2021 إلى أن معدل النمو السنوي لمتوسط دخل الفرد في الوطن العربي كان سالباً في 2019 و2020، ثم تحسن ليبلغ نحو (1.6 ٪) في عام 2021، جدول (2 – 11)، وقد ارتبطت تلك التقلبات بشكل مباشر بالمتغيرات التي أثرت على حركة النمو الاقتصادي والتبادل التجاري بالوطن العربي والعالم، ومن أهمها تراجع عائدات النفط والغاز في المنطقة العربية بين عامي 2019 و2020.

جدول (2 – 11): معدل النمو السنوي لمتوسط دخل الفرد في الوطن العربي والعالم (٪)

	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021
الوطن العربي	0.94	1.21	0.90 –	0.29	0.24 –	6.8 –	1.6
العالم	1.97	1.62	2.22	2.11	1.48	4.40 –	4.8

المصدر: قاعدة بيانات البنك الدولي 2022.

وتتفاوت مستويات دخول الأفراد في الدول العربية، حيث ترتفع دخول الأفراد في دول مجلس التعاون الخليجي إذ تراوح متوسط نصيب الفرد في تلك الدول بين (61.3) و(16.4) ألف دولار في عام 2021، جدول (2 – 12). وتراوح المتوسط بين نحو (6) آلاف دولار و(3.36) ألف دولار في دول ليبيا والعراق والأردن وتونس ومصر والجزائر وفلسطين والمغرب وجيبوتي. وفي باقي الدول العربية تراوح المتوسط بين نحو (2.67) ألف دولار و(0.45) ألف دولار.

جدول (2 – 12): متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (ألف دولار)

	2019	2020	2021	معدل التغير بين عامي 2020 و2021
قطر	62.09	50.12	61.28	22.3
الإمارات العربية المتحدة	42.7	36.28	39.49	8.8
الكويت	32.37	24.81	28.59	15.2
السعودية	23.45	20.2	23.59	16.8
البحرين	23.55	20.41	22.23	8.9
سلطنة عمان	17.7	14.49	16.44	13.5
ليبيا	10.22	7.61	6.02	–20.9
العراق	5.94	4.58	5.05	10.3
الأردن	4.41	4.28	4.41	3.0
تونس	3.57	3.6	3.92	8.9
مصر	3.02	3.57	3.88	8.7
الجزائر	3.99	3.31	3.77	13.9
فلسطين	3.66	3.23	3.66	13.3
المغرب	3.24	3.06	3.5	14.4
جيبوتي	3.17	3.22	3.36	4.3
لبنان	7.53	3.8	2.67	–29.7
موريتانيا	1.74	1.7	1.72	1.2
جزر القمر	1.4	1.41	1.49	5.7
سوريا	0.92	0.93	0.9	–3.2
السودان	0.76	0.62	0.76	22.6
اليمن.	0.75	0.63	0.62	–1.6
الصومال	0.42	0.44	0.45	2.3

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية أعداد متفرقة.

أما متوسط نصيب الفرد من الناتج الزراعي فيتفاوت بين الدول العربية، حيث بلغ أقصاه في السعودية بنحو (578.4) دولار للفرد عام 2021 وأدناه في جيبوتي بنحو (36.2) دولار للفرد، كما موضح بالجدول (2 – 13). وعلى المستوى العربي بلغ متوسط نصيب الفرد من الناتج الزراعي نحو (310) دولار للفرد في عام 2021 مقارنة بنحو (424) دولاراً للفرد على المستوى العالمي.

جدول (2 – 13): متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الزراعي خلال الفترة 2015 – 2021 بالدولار (بالأسعار الجارية)

	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021
السعودية	553.2	545.6	622.8	519.16	550.3	568.1	578.4
الجزائر	493.4	478.8	492.9	487.55	477.1	475.5	480.1
المغرب	429.7	457.8	399.5	400.44	429	419.9	416.4
الأردن	145.2	214.7	231.1	208.66	325.7	368.6	371.9
عمان	265.1	335.3	354.8	367.92	318.9	345.9	368.1
السودان	797.9	463.2	271.4	247.67	616.8	473	445.8
الإمارات	289.9	303.8	310.6	315.09	330.8	340.9	349.2
جزر القمر	249.3	242.9	444.4	462.2	235	283.2	326.8
لبنان	308.2	373.3	302.5	370.52	328	326.3	320.3
موريتانيا	323.6	327.9	258.6	320.76	303.4	283.9	282
مصر	393.1	374.7	232.8	280.17	333.5	285.4	299.7
الكويت	234.6	211.4	218.5	149.33	221.5	216.7	225.9
تونس	382.5	303.1	311.8	363.12	235.6	201.5	266.7
العراق	195	178.5	170.9	140.22	181.3	174.1	175.3
اليمن	170.9	167.8	158.3	152.58	165.7	161.9	160.1
قطر	106	112.7	121.8	120.69	113.5	118.2	121.7
ليبيا	141.9	118.3	128.8	41.39	129.7	125.8	120.8
فلسطين	89.4	93.5	82.9	84.4	88.6	89.7	89.7
البحرين	70.1	73.5	77	69.38	83.1	86.4	86.8
سوريا	75.7	60.1	74.4	199.39	70.9	70.6	70.8
الصومال	61.9	63	65.5	54.73	63.5	64.6	60.9
جيبوتي	33.8	35.5	38.4	38.54	34.5	35.7	36.2
الوطن العربي	373.9	336.3	286.7	291.09	332.3	306.1	309.8
العالم	402.2	403.4	424.6	445	410.1	416.8	424

المصدر: الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية أعداد متفرقة.

ومع الاتجاه التصاعدي للأسعار العالمية للسلع الغذائية الرئيسية بين عامي 2020 و2021، تأثرت قدرات الحصول على الغذاء بالكمية والجودة المطلوبتين بالدول العربية، وبخاصة من سلع الحبوب والزيوت والسكر والمنتجات الحيوانية. وتوضح بيانات جدول (2 – 14) اتجاه أسعار تلك السلع خلال الفترة 2015 – 2020 وبخاصة الزيادات الكبيرة في تلك الأسعار بين عامي 2020 و2021، وبين متوسط الفترة (2015 – 2020) وعام 2021. وقد تراوحت نسب الزيادة بين عامي 2020 و2021 بين نحو (12.3 ٪) للأسماك و(64 ٪) لزيت فول الصويا. أما نسب الزيادة بين متوسط الفترة 2015 – 2020 وعام 2021، فقد كانت مرتفعة نسبياً للزيوت النباتية والقمح والأرز ولحوم الأبقار، وبنسب زيادة تراوحت بين (21.4 ٪) للحـــوم الأبقار و(81.1 ٪) لزيت زهرة الشمس.

وفي ذات الاتجاه ازدادت الأرقام القياسية لأسعار الغذاء سواء على مستوى الدول العربية أو على المستوى العالمي. فعلى مستوى الدول العربية توضح بيانات جدول (2 – 15)، ارتفاع الأرقام القياسية لأسعار المستهلك في الدول العربية خلال الفترة (2016 – 2021) مقارنة بسنة الأساس (2015). ويتضح من تلك البيانات الاتجاه التصاعدي للأرقام القياسية خلال تلك الفترة وارتفاعها الكبير وبخاصة في دول السودان ولبنان ومصر وتونس والجزائر وموريتانيا وجيبوتي. وعلى المستوى العالمي، يوضح الشكل (2 – 10) أن الرقم القياسي لأسعار الغذاء قد تصاعد خلال السنوات الثلاث الماضية سواء بقيمته الاسمية أو الفعلية.

جدول (2 – 14): تطور الأسعار العالمية للسلع الغذائية الرئيسية

خلال الفترة 2015 – 2021 (دولار/ طن)

2020 - 2015 2021 (%)	2020 2021 (%)	-2015 2020	2021	2020	2019	2018	2017	2016	2015	
21.4	15.5	4433	5380	4660	4760	4190	4380	4060	4550	CIF
9.3	7.8-	419	458.3	496.8	418	420.7	398.9	396.2	386	FOB
1.6	12.3	6750	6860	6110	6940	7540	7420	7170	5320	
23.7	37.5	321	397.4	288.9	286.7	282.4	360.2	406.4	302.2	FOB
41.3	31.9	223	315.8	239.4	219.8	241.1	211.8	196.4	232.3	FOB (
51.9	16.2	1507	2289.6	1970.7	1407.4	1446	1460.8	1380.6	1378	CIF
71.4	64.2	802	1375	837.5	765.4	789.1	850.4	815	755.6	
81.1	21.9	964	1746.1	1432.4	965	814.4	817.9	867.3	888.5	FOB

المصدر: موقع مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (انكتاد) على الشبكة الدولية، صندوق النقد الدولي ومنظمة العربية للتنمية الزراعية، بينات استمارات التقارير القطرية.

شكل (2 – 10): الرقم القياسي لأسعار الغذاء (2014 – 2016 = 100)

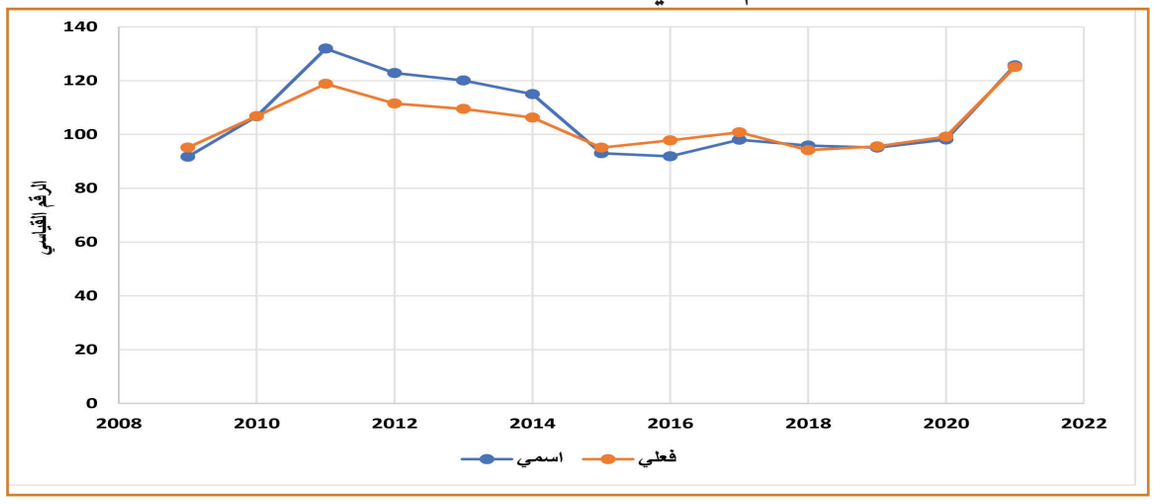

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، موقع المنظمة على الشبكة الدولية 2022.

جدول (2 – 15): الأرقام القياسية لأسعار المستهلك في الدول العربية خلال الفترة 2016 – 2020 (2015 =100)

الدول	2016	2017	2018	2019	2020	2021
فلسطين	110.7	111	110.8	112.5	111.7	99.1
عمان	110.6	112.4	113.4	113.5	112.5	102.5
الأردن	115.5	119.3	124.7	125.6	126	102.5
العراق	119.2	119.4	119.9	119.6	120.1	104.5
المغرب	108	108.8	110.7	111.1	111.9	105.4
قطر	115.4	115.9	116.2	115.4	112.4	105.7
الإمارات	111.1	113.3	116.8	114.5	112.1	112.1
البحرين	113.6	115.2	117.6	118.8	116	113.9
الكويت	121.9	124.6	125.2	126.6	125.8	122.0
السعودية	119	118	120.9	118.4	122.5	122.8
جيبوتي	115.6	116.2	116.4	120.3	125.6	123.0
موريتانيا	125.2	128.1	132	135	138.2	128.1
الجزائر	134.8	142.4	148.5	151.4	155	130.2
تونس	128.8	135.6	145.5	155.3	164.1	142.2
مصر	178.4	231.1	264.4	288.6	303.1	229.6
لبنان	114.1	119	126.2	130	240.4	3298.1
السودان	411.9	545.2	890.2	1344.2	1235	4570.6

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة موقع المنظمة على الشبكة الدولية 2021.

2-2-2 جهود الدول العربية لتعزيز إمكانات الحصول على الغذاء:

من أهم العوامل التي أثرت على إمكانية حصول المستهلكين في الدول العربية على السلع الغذائية خلال عامي 2020 و2021 تدهور القدرات الشرائية مع الركود الاقتصادي في السنوات الأخيرة تزامناً مع تفشي فيروس كورونا، وتدهور النظم التسويقية وعدم انتظام تزويد الأسواق بالمنتجات الغذائية وارتفاع تكاليف التخزين والتبريد، وحالات الاحتكار والمضاربة في بعض الدول، هذا إلى جانب ارتفاع الأسعار والانخفاض النسبي في مستويات المرتبات والأجور وتدهور قيمة العملات المحلية أمام العملات الأجنبية كما هو الحال في لبنان والسودان واليمن، مع الارتفاع النسبي في النسب المخصصة للإنفاق على الغذاء، والتي تتراوح بين (29 ٪) في تونس و(57 ٪) في اليمن وبين (60 ٪) و(70 ٪) في السودان.

ويساهم تدهور نظم تسويق المنتجات في الحد من إمكانات الحصول على الغذاء في كثير من الدول العربية ويضاف إلى ذلك بعد مناطق الإنتاج من مناطق الاستهلاك، وضعف خدمات ما بعد الحصّاد، وارتفاع نسب فاقد الإنتاج الزراعي، وضعف التصنيع الغذائي وإضافة القيمة للمنتجات الزراعية.

ومن أهم محددات تسويق المنتجات الزراعية في بعض الدول العربية تعدد الوسطاء والمتدخلين بين المنتجين وأسواق الجملة، وتذبذب الأسعار، وزيادة ظاهرة التجارة الموازية وخارج المسالك المنظمة. هذا إلى جانب ضعف البنيات التحتية التسويقية وضعف الرقابة على الأسواق، وقلة المخازن المبردة ووسائل النقل المبردة في العديد من الدول العربية.

شملت البرامج المنفذة في الدول العربية للتمكين من الحصول على الغذاء العديد من التدخلات شاملة الدعم المباشر والتمكين عن طريق تطوير النظم المزرعية والغذائية. فعلى سبيل المثال في تونس يتم تنفيذ مشروع حماية

وإعادة تأهيل التربة المتدهورة، وبرنامج التصرف في الموارد الطبيعية بالمناطق الهشة، ومشروع الإدماج الاقتصادي والاجتماعي التضامني في ولاية القيروان، ومشروع التنمية الفلاحية الريفية حول البحيرات الجبلية، ومشروع مشاركة السكان المحليين في التصرف في الماء والتربة بمصب نبهانة العلوي بجانب شبكات الأمان الاجتماعي وبرنامج النهوض الاجتماعي والمساعدات الغذائية والمالية.

وفي اليمن اشتملت التدخلات على شبكات الأمان الاجتماعي والمساعدات الغذائية. وفي العراق تم تنفيذ برامج الحماية الاجتماعية استفادت منه (1391503) أسرةً من مختلف محافظات العراق حتى مارس 2022. أما في لبنان فقد اشتملت البرامج على شبكات الأمان الاجتماعي والبرنامج الوطني لاستهداف الأسر الأكثر فقراً والمساعدات الغذائية والبرامج الخاصة للأمن الغذائي. وبالمثل غطت البرامج في السودان شبكات الأمان الاجتماعي وبرنامج ثمرات لدعم سكان السودان، والمساعدات الغذائية.

وتقوم معظم الدول العربية بتطبيق سياسات الدعم للتمكين من الحصول على الغذاء، وتعزيز القدرات الشرائية للمواطن، والتخفيف من وطأة تقلبات الأسعار العالمية للسلع الغذائية. واشتملت برامج الدعم على دعم مدخلات الإنتاج، ودعم أسعار السلع الغذائية، وصناديق التكافل والتأمين ضد المخاطر.

2 - 3: الاستفادة من الغذاء:

يشير استخدام الغذاء والاستفادة منه إلى الطريقة التي يستخدم بها الجسم العناصر الغذائية المختلفة في الطعام. وتتحدد حالة المستهلك التغذوية بتناول الأغذية الكافية من مكونات الطاقة والبروتين والدهون والمغذيات الصغرى، إلى جانب الاستخدام البيولوجي المناسب للأغذية المستهلكة للفرد. تشكل التغذية المثلى عنصراً أساسياً من عناصر الأمن الغذائي، فهي تؤدي إلى زيادة القدرة على المناعة أمام الأمراض التي تنتقل عن طريق الأغذية. كما أن الأمراض التي تنقلها الأغذية، أو تسببها الأغذية غير الآمنة تنتج عنها آثار ضارة على الصحة والتغذية بإضعافها لعمليات امتصاص العناصر الغذائية ونموها وتطورها.

ويتناول التقرير في هذا الجزء تطورات استخدام الغذاء والاستفادة منه في الدول العربية بين عامي 2020 و2021، متمثلة في تطورات استهلاك السلع الغذائية الرئيسية ومتوسط نصيب الفرد منها، واستهلاك مكونات الطاقة والبروتين والدهون، وحالات نقص التغذية، وتطور مؤشر الاستفادة من الغذاء في الدول العربية بين عامي 2020 و2021.

يقيس مؤشر الاستفادة من الغذاء التنوع والجودة التغذوية للوجبات الغذائية المتوسطة، وكذلك سلامة الغذاء. ويتم قياس مؤشر جودة الأغذية وسلامتها عبر خمسة مؤشرات فرعية هي: تنويع النظام الغذائي، الالتزام الحكومي بتحسين الأوضاع التغذوية، وتوافر المغذيات الصغرى، وجودة البروتين، وسلامة الغذاء. ووفقاً لمكونات مؤشر الأمن الغذائي العالمي عام 2021، فإن مؤشر سلامة الغذاء للوطن العربي ارتفع بين عامي 2020 و2021 من نحو (69.5) إلى (70.1) درجة وهو بذلك يفوق نظيره على المستوى العالمي الذي قدر بنحو (68) درجة.

ويتضح من الشكل (2 – 11) أن درجات المؤشر تراوحت- في مستوياتها العليا- بين نحو (94.3) درجةً و(79.8) درجةً في دول مجلس التعاون الخليجي الست، وبلغت قيمة المؤشر (72.3) درجةً و(72.1) درجة في المغرب وتونس على الترتيب، في حين تقل قيمة المؤشر عن المتوسطين العربي والعالمي في باقي الدول العربية.

شكل (2 – 11): مؤشر جودة وسلامة الغذاء في الدول العربية والعالم عام 2021

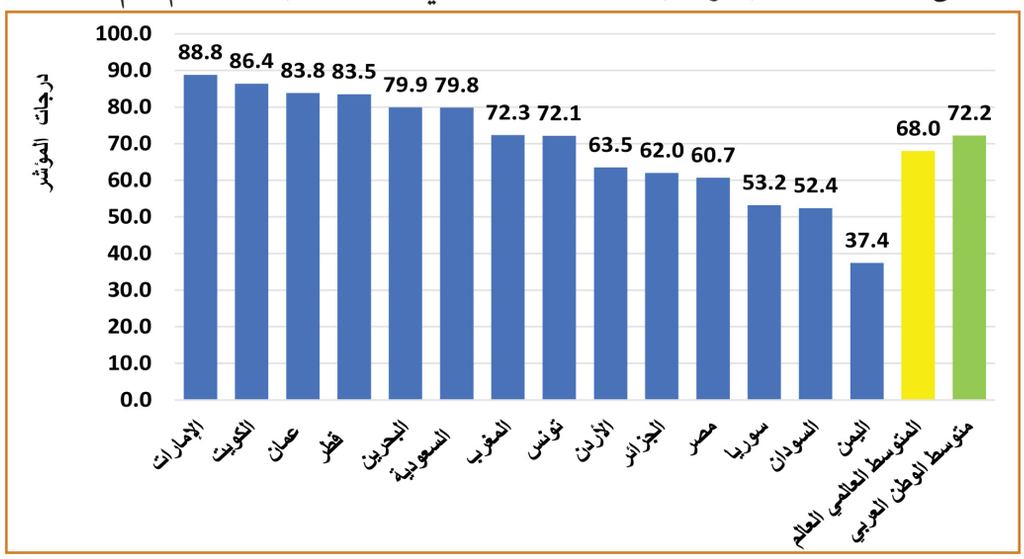

المصدر: حسبت من:
Economist intelligence Unit https: / /foodsecurityindex.eiu.com /country) 2020

2-3-1: المتاح من الاستهلاك من السلع الغذائية الرئيسية:

يعتبر استهلاك الغذاء المحصلة النهائية للجهود الإنتاجية والتصنيعية والتسويقية والتجارية. وفي المنطقة العربية يساهم الإنتاج المحلي بدرجة كبيرة في إتاحة معظم السلع الغذائية عدا القمح والذرة الشامية، والزيوت النباتية والسكر. وتوضح بيانات الجدول (2 – 16) تطور المتاح من الاستهلاك من السلع الغذائية الرئيسية خلال الفترة (2019 – 2021). وتتمثل كميات المتاح للاستهلاك في الكميات المنتجة من السلع الغذائية محلياً في الوطن العربي، بالإضافة إلى كمية الواردات ناقصاً كمية الصادرات منها في فترة زمنية معينة.

بلغ إجمالي المتاح للاستهلاك من السلع الغذائية الرئيسية في الوطن العربي نحو (340.8) مليون طن في عام 2021 مقارنةً بنحو (331.5) مليون طن في عام 2020. وتساهم الحبوب بالنصيب الأكبر من المتاح للاستهلاك (42٪)، إذ تشكل السلع النباتية المصدر الأساسي للغذاء في الوطن العربي ونساهم بنحو (83.4 ٪) من إجمالي المتاح للاستهلاك من السلع الغذائية الرئيسية عام 2021، مقارنة بنحو (16.6 ٪) للمنتجات الحيوانية والأسماك.

وفيما بين عامي 2020 و2021 تراجعت قليلاً كميات المتاح للاستهلاك من الخضر والبطاطس ولحوم الدواجن بنحو (4.0 ٪) و(2.0 ٪) و(2.7 ٪) على الترتيب. ويرجع ذلك بصفة رئيسية إلى ارتفاع كميات صادرات الخضر، وإلى تراجع كميات واردات لحوم الدواجن وتراجع كميات إنتاج البطاطس بين عامي 2020 و2021.

جدول (2 – 16): المتاح من الاستهلاك من السلع الغذائية الرئيسية خلال الفترة (2019 – 2021)
(مليون طن)

	2019	2020	2021	النسبة من إجمالي المتاح للاستهلاك لعام 2021 (٪)	معدل التغير بين عامي 2020 –2021 (٪)
الحبوب	143.30	135.43	142.05	41.68	4.89
الدرنات	18.40	19.67	18.88	5.54	4.02–
السكر	12.00	10.21	10.24	3.00	0.28
البقوليات	4.00	3.80	3.81	1.12	0.28
الزيوت النباتية	10.20	7.47	6.97	2.05	6.62–
الخضر	58.80	53.10	51.99	15.26	2.08–
الفاكهة	41.60	49.13	50.18	14.72	2.12
الأسماك	5.30	5.40	5.74	1.69	6.44
البيض	3.00	2.61	3.10	0.91	18.72
الألبان ومنتجاتها	37.20	31.06	34.30	10.07	10.46
اللحوم الحمراء	5.40	6.23	6.32	1.86	1.50
لحوم الدواجن	7.30	7.40	7.20	2.11	2.72–
الجملة	346.50	331.51	340.79	100.00	2.80

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية، أعداد متفرقة.

أما نصيب الفرد من المتاح للاستهلاك من مختلف السلع الغذائية فهو يتأثر بمعدلات نمو إنتاج الغذاء من ناحية ومعدلات نمو السكان من ناحية أخرى، بالإضافة إلى التغيرات في العادات التغذوية.

وتوضح بيانات الجدول (2 – 17) متوسط نصيب الفرد من السلع الغذائية في الوطن العربي مقارنةً بالمستوى العالمي. ومنه يتضح أن متوسط نصيب الفرد من المنتجات الحيوانية والسمكية في المنطقة العربية يقل عن نظيره العالمي، وأن المتوسط شهد استقراراً بين العامين في الوطن العربي للمنتجات الحيوانية، والسكر والبقوليات، في حين تراجع متوسط نصيب الفرد من البطاطس.

جدول (2 – 17): متوسط نصيب الفرد من المتاح للاستهلاك من السلع الغذائية في الوطن العربي للفترة (2019 – 2020 كجم / سنة)

	2019	2020	2021	المتوسط العالمي 2020
الحبوب	333.2	310.57	319.61	150.2
الدرنات	42.88	45.11	42.48	–
السكر	24.02	23.41	23.03	21.9
البقوليات	9.29	8.72	8.58	–
زيوت نباتية	19.66	17.12	18.68	22.7
الخضر	136.64	131.76	136.98	138.0
الفاكهة	96.67	112.67	112.90	75.0
الأسماك	12.22	12.37	12.92	19.8
البيض	6.93	5.98	6.97	–
الألبان ومنتجاتها	86.49	71.21	77.18	116.1
اللحوم الحمراء	12.61	14.29	14.23	–
لحوم الدواجن	17.05	16.97	16.20	–
إجمالي اللحوم	29.66	31.36	30.23	43.0

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية، أعداد متفرقة، تقرير أوضاع الأمن الغذائي العربي، 2019، ومنظمة الاغذية والزراعة للأمم المتحدة (Food outlook 2021).

وفيما يتصل بمتوسطات نصيب الفرد من مكونات الطاقة فتوضح بيانات جدول (2 – 18) أن متوسط نصيب الفرد منها في الوطن العربي بلغ نحو (2916) كيلو كالوري/ الفرد/ اليوم في عام 2020، ونحو (2913) كيلو كالوري/ الفرد/ اليوم في عام 2021، وهي معدلات لا تقل كثيراً عن نظيراتها على المستوى العالمي. وتتباين تلك المعدلات بين الدول العربية، حيث يزيد المتوسط عن نظيره العالمي في دول تونس والجزائر والكويت والمغرب والسعودية ومصر وليبيا. وفي دول سلطنة عمان وموريتانيا ولبنان يقترب المتوسط من المتوسط العالمي، في حين يقل المتوسط عن المتوسط العالمي في باقي الدول العربية.

جدول (2 – 18): إمدادات الطاقة في الدول العربية (كيلو كالوري / للفرد / اليوم)

الدول	2019	2020	2021
تونس	3499	3508	3521
الجزائر	3493	3442	3454
الكويت	3449	3438	3436
المغرب	3365	3377	3371
السعودية	3302	3316	3315
مصر	3307	3277	3256
ليبيا	3141	3137	3140
سلطنة عمان	2951	2928	2943
موريتانيا	2875	2873	2879
لبنان	2870	2833	2815
جيبوتي	2795	2819	2824
سوريا	2760	2682	2661
العراق	2615	2616	2651
السودان	2581	2575	2577
الأردن	2529	2484	2395
جزر القمر	2285	2307	2300
اليمن	2019	1954	1978
متوسط الدول العربية	2932	2916	2913
العالم	2963	2977	2990

(*): تقديرات المنظمة.

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية، أعداد متفرقة، وقاعدة بيانات منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، موقع المنظمة على الشبكة الدولية.

وتوضح بيانات جدولي (2 – 19)، و(2 – 20) إمدادات الغذاء اليومية من البروتين والدهون، والتي يقل متوسطها العام في الدول العربية عن نظيره العالمي.

فبالنسبة لإمدادات البروتين في الوطن العربي فيقدر متوسطها في اليوم في عام 2021 بنحو (79.1) جرام للفرد في اليوم مقارنةً بنحو (84.4) جرام للفرد في اليوم على المستوى العالمي.

وكذلك الحال بالنسبة لمتوسط نصيب الفرد من الدهون فانه يقل في الدول العربية عن نظيره العالمي، حيث بلغ نحو (81.3) جرام في اليوم بالدول العربية مقارنة بنحو (90.1) جرام في اليوم للعالم.

جدول (2 – 19): الإمدادات الغذائية من البروتين في الدول العربية (جرام / للفرد / اليوم)

الدول	2019	2020	2021 *
الكويت	101.0	100.5	101.0
المغرب	99.2	100.4	100.24
تونس	100.8	100.2	100.11
مصر	95.5	95.5	95.15
الجزائر	90.8	89.8	90.4
السعودية	89.6	87.2	86.34
سلطنة عمان	84.7	84.0	84.48
ليبيا	83.2	48.6	55.66
موريتانيا	83.9	84.5	85.13
السودان	75.9	75.6	76.51
لبنان	71.4	70.4	70.95
سوريا	74.1	69.9	72.13
جيبوتي	65.9	67.1	65.53
العراق	64.8	65.5	66.66
الأردن	63.7	63.1	59.77
جزر القمر	57.6	56.6	56.78
اليمن	53.3	49.7	51.33
متوسط الدول العربية	79.7	78.9	79.06
العالم	83.2	84.1	84.42

(*): تقديرات المنظمة.

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية، أعداد متفرقة، وقاعدة بيانات منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، موقع المنظمة على الشبكة الدولية.

جدول (2 – 20): الإمدادات الغذائية من الدهون في الدول العربية (جم / للفرد / اليوم)

الدول	2019	2020	2021 *
الكويت	110.6	111.3	113.35
السعودية	105.6	104.2	103.47
ليبيا	95.7	102.9	106.07
تونس	100.6	102.4	105.09
سوريا	97.1	95.9	94.71
الأردن	97.5	95.6	98.81
الجزائر	98.1	93.7	91.36
لبنان	90.7	90.9	92.22
سلطنة عمان	79.3	80.3	81.62
المغرب	72.1	72.3	73.75
موريتانيا	71.0	69.3	70.73
السودان	68.4	67.3	68.21
العراق	66.4	66.3	63.5
جيبوتي	62.2	62.4	62.9
مصر	59.2	59.3	60.08
جزر القمر	58.7	58.7	56.96
اليمن	38.0	37.1	38.04
متوسط الدول العربية	80.7	80.6	81.25
متوسط العالم	88.0	88.9	90.14

(*): تقديرات المنظمة.

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية، أعداد متفرقة، وقاعدة بيانات منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، موقع المنظمة على الشبكة الدولية.

2-3-2: نقص التغذية:

يؤدي النظام الغذائي غير المتوازن إلى حالات سوء التغذية بما في ذلك الإفراط في تناول الطعام. يشير مصطلح نقص التغذية بشكل أكثر تحديداً إلى نقص العناصر الغذائية، ويعني نقص المغذيات، والذي يمكن أن يؤدي إلى توقف النمو، والهزال، ونقص الوزن. أما سوء التغذية فهو نتيجة لحصول الفرد على القليل جداً أو الكثير من العناصر الغذائية، مما يؤدي إلى مشاكل صحية، ومع ذلك تستخدم معظم الدراسات السريرية مصطلح «سوء التغذية» للإشارة إلى نقص التغذية.

ويمثل سوء التغذية بجميع أشكاله تحدياً كبيراً للعديد من الدول وخاصة الدول التي تأثرت أوضاع أمنها الغذائي بالمتغيرات الطبيعية غير الملائمة، وازدادت فيها نسب الأطفال دون سن الخامسة الذين يعانون من التقزم، وارتفعت فيها أيضاً نسب من يعانون من الهزال وتزايدت فيها ظاهرة الجوع ونقص التغذية. علاوة على ذلك هناك حالات من الدول العربية تزداد فيها نسب من يعانون من زيادة الوزن. ويمكن رصد نقص التغذية في الوطن العربي من خلال معدلات سوء التغذية ونقص الوزن بين الأطفال المواليد، كما هو موضح بالجدول (2 – 21).

جدول (2 – 21): نقص التغذية ومؤشر الجوع في بعض الدول العربية (2011 – 2021)

الدول	نسبة السكان ناقصي التغذية (٪)		مؤشر الجوع (0 – 100)		التغير المطلق في مؤشر الجوع منذ عام 2000
	2011 – 2013	2018 – 2021	2012	2021	
الأردن	8.0	8.4	8.5	8.3	2.5 –
تونس	3.1	2.4	7.0	6.0	4.3 –
الجزائر	3.5	2.6	8.9	6.9	7.6 –
جيبوتي	20.9	16.3	35.4	27.4	16.9 –
السعودية	5.1	3.9	8.2	6.8	4.2 –
السودان	13.5	12.3	29.8	25.1	–
سوريا	–	–	*42.3	*42.3	–
الصومال	77.6	62.2	65.1	50.8	7.3 –
العراق	36.8	37.2	27.5	22.8	1.1 –
سلطنة عمان	7.5	8.0	11.6	12.3	2.4 –
جزر القمر	–	–	–	*49.9	–
الكويت	2.5	2.5	5 >	5 >	–
لبنان	13.2	8.4	13.2	12.3	1.9 –
مصر	5.1	5.0	15.2	12.5	3.8 –
المغرب	4.9	3.7	9.6	8.8	6.7 –
موريتانيا	7.1	8.5	23.6	22.6	9.3 –
اليمن	31.8	45.8	38.8	38.4	4.1

(*) تقديرات المصدر.
المصدر: معهد بحوث سياسات الغذاء، مؤشر الجوع العالمي 2022، وتقديرات المنظمة العربية للتنمية الزراعية.

ونسبةٍ لارتفاع نسبة السكان الذين يعانون من نقص التغذية في الدول التي تعاني من هشاشة النظم الغذائية نتيجة النزاعات وعدم الاستقرار، فإن أعداد من يعانون من نقص التغذية في المنطقة العربية يتوقع أن تزداد خلال الفترات القادمة. وتشير توقعات الفاو في هذا الصدد إلى أنه في حال استمرار أوضاع النظم الغذائية على ما هي عليه في الوقت الراهن واستمرار النزاعات وعدم الاستقرار، والتغيرات المناخية غير الملائمة يتوقع أن يبلغ عدد ناقصي التغذية في المنطقة العربية نحو 75 مليون نسمةٍ في عام 2030.

وتؤكد دراسات المنظمة على أهمية ونجاعة تطوير النظم الغذائية وتعزيز قدراتها على الصمود والحد من حالات سوء

التغذية في الدول العربية. فتعزيز القدرة على الصمود بطريقة تدعم تبني نظم غذائية صحية ومستدامة في الدول العربية سوف يحد من انتشار حالات سوء التغذية ويقلل من أعداد من يعانون منها. ولذلك ضمنت المنظمة العربية للتنمية الزراعية تدخلاتها في هذا الصدد إعداد وتنفيذ البرامج والمشروعات الداعمة لنظم غذائية مقاومة للصدمات وتغير المناخ، ويتم ذلك في إطار برامج ومشروعات المنظمة الرامية في ذات الوقت لتطوير النظم المزرعية لصغار المنتجين وتحسين أوضاع الأمن الغذائي والتغذوي على مستوى الأسرة.

2-3-3: الفجوة الغذائية ومعدلات الاكتفاء الذاتي من السلع الغذائية الرئيسية:

قدرت الفجوة الغذائية من السلع الغذائية الرئيسية في الدول العربية على أساس الفرق بين الكميات المتاحة للاستهلاك من تلك السلع والكميات المنتجة منها. ولا تزال قيمة وكمية الفجوة من السلع الغذائية في الوطن العربي تتأثر بصفة رئيسية بالتطورات العالمية في إنتاج وأسعار وتجارة السلع الغذائية، وبسياسات التجارة الخارجية للسلع الغذائية على المستويات الإقليمية والدولية التي تصاحب المتغيرات السياسية والطبيعية التي تؤثر على إنتاج وتداول السلع الغذائية.

وتجدر الإشارة إلى أنه رغم تمتع الدول العربية بمعدلات عالية من الاكتفاء الذاتي من العديد من السلع الغذائية إلا أنها لا تزال تعتمد على الاستيراد لسد حاجتها الاستهلاكية من سلع إستراتيجية تشمل: الحبوب وبخاصة القمح والزيوت النباتية والسكر. وتدعو حالة إنتاج وتجارة تلك السلع على المستوى الدولي دول الوطن العربي لتعزيز قدراتها في الاعتماد على الذات في الحصول على أكبر قدر من تلك السلع، خاصة وأن الكميات المتاحة للتجارة الدولية من تلك السلع تعادل نسب ضئيلة من حجم إنتاجها في الدول المنتجة الرئيسية. فعلى سبيل المثال لا تزيد نسبة كميات القمح والأرز المتاحة للتجارة الدولية عن (18 ٪) و(9 ٪) من حجم المنتج منها في الدول المنتجة الرئيسية على الترتيب.

وعلى الرغم من الزيادات التي شهدها إنتاج العديد من السلع الغذائية بين عامي 2020 و2021، وتراجع حجم واردات الغذاء في الوطن العربي بين هذين العامين، إلا أن قيمة فجوة السلع الرئيسية شهدت ارتفاعا بنحو (13.37 ٪) من (33.43) مليار دولار إلى (37.9) مليار دولار، جدول (2 – 22). ويعًود ذلك بصفة رئيسية لارًتفاع الأسعار العالمية للعديد من السلع الغذاء الرئيسية. وقد تراوحت نسب الزيادة في أسعار تلك السلع النباتية بين نحو (64.2 ٪) لزيت فول الصويا، ونحو (37.5 ٪) للسكر و(31.9 ٪) للقمح و(21.9 ٪) و(16.2 ٪) لزيت زهرة الشمس وزيت الفول السوداني على الترتيب. وتوضح بيانات الجدول مساهمة مختلف السلع الغذائية في القيمة الإجمالية لسلع العجز عام 2021. وقد تراوحت تلك النسب بين نحو (48.0 ٪) للحبوب، و(16.9 ٪) لجملة الحوم، و(11.9 ٪) للألبان ومنتجاتها ونحو (7.05 ٪) لكل للزيوت النباتية، وتتراوح النسبة بين نحو (3.5 ٪) و(2.0) لسلع الفاكهة والحيوانات الحية والسكر. وتشكل محاصيل الحبوب مجتمعة النسبة الأعلى في قيمة سلع العجز، وبنحو (68 ٪) في حين تبلغ مساهمة المنتجات الحيوانية مجتمعة نحو (32.3 ٪) من قيمة سلع العجز. ويشير ذلك إلى أهمية بذل المزيد من الجهود لتضييق الفجوة في محاصيل الحبوب والبذور الزيتية عن طريق التوسع الرأسي في إنتاجها في القطاعين المروي والمطري، مع ترشيد استخدامات مياه الري وزيادة إنتاجية وحدة المياه للتوسع أفقياً في إنتاج تلك المحاصيل، بجانب تحسين نظم الإنتاج الحيواني لزيادة إنتاجية الوحدة الحيوانية من الألبان واللحوم.

جدول (2 – 22): مساهمة السلع الغذائية في قيمة الفجوة الغذائية بين عامي 2020 و2021 (مليار دولار)

	2020	2021	٪
مجموعة الحبوب	24.09	24.35	48.02
القمح	10.56	10.58	20.87
الأرز	3.99	3.97	7.82
الذرة الشامية	6.18	6.35	12.52
البذور الزيتية	1.59	1.85	3.65
الزيوت النباتية	3.46	3.57	7.05
السكر	0.82	1.02	2.00
البطاطس	0.27	0.32	0.63
البقوليات	1.36	1.44	2.84
الخضر	-0.67	-0.57	
الفاكهة	1.30	1.76	3.46
الحيوانات الحية	1.62	1.61	3.17
اللحوم الحمراء	4.20	4.33	8.55
لحوم الدواجن	3.58	3.76	7.41
الألبان ومنتجاتها	5.13	6.02	11.88
بيض المائدة	0.67	0.68	1.33
الأسماك	-0.84	-1.48	
قيمة سلع العجز	48.10	50.71	100.00
قيمة سلع الفائض	1.50	2.06	
قيمة التجارة البينية	13.17	10.75	
قيمة الفجوة	33.43	37.90	

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية أعداد متفرقة.

2-3-4: معدلات الاكتفاء الذاتي من السلع الغذائية الرئيسية:

استقر المعدل العام للاكتفاء الذاتي من إجمالي المتاح للاستهلاك من السلع الغذائية الرئيسية بين عامي 2020 و2021 في حدود (69.5 ٪). وتترتب السلع الغذائية في ثلاث مجموعات وفقا لمعدلات الاكتفاء الذاتي منها عام 2021. تضم المجموعة الأولى سلع الفائض للتصدير والسلع ذات معدلات الاكتفاء الذاتي المرتفعة وتشمل الأسماك والخضر والفاكهة والبطاطس، بنسب تتراوح بين (108.4 ٪) و(95.4 ٪). وتضم المجموعة الثانية السلع ذات نسب الاكتفاء الذاتي المتوسطة وتضم سلع الإنتاج الحيواني شاملة بيض المائدة والألبان ومنتجاتها ولحوم الدواجن واللحوم الحمراء، بنسب تتراوح بين (79.5 ٪)و(68.9 ٪). أما المجموعة الثالثة فتضم سلع البقوليات والحبوب والزيوت النباتية والسكر بنسب منخفضة تتراوح بين (50.5 ٪) و(34.4 ٪) كما في الجـــــدول (2 – 23).

جدول (2 – 23) نسبة الاكتفاء الذاتي لأهم السلع الغذائية عامي 2020 و2021

السلع الغذائية	2020	2021
الحبوب	40.22	42.54
القمح	41.86	43.04
البطاطس	95.23	95.78
السكر	34.79	34.44
البقوليات	47.40	50.55
الزيوت النباتية	33.79	34.80
الخضر	97.26	100.10
الفاكهة	92.52	95.43
الأسماك	106.46	108.38
البيض	89.83	79.93
الألبان ومنتجاتها	87.93	79.53
اللحوم الحمراء	69.24	68.88
لحوم الدواجن	69.26	70.63

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية، أعداد متفرقة.

3

استقرار وحوكمة الأمن الغذائي بالدول العربية

استقرار وحوكمة الأمن الغذائي بالدول العربية

يتحقق استقرار الأمن الغذائي عندما يتمكن الأفراد والأسر والسكان من الحصول على الغذاء الكافي في جميع الأوقات، وألا تكون هناك مخاطر بفقدان الوصول إلى الغذاء نتيجة للصدمات المفاجئة (أو الأحداث الدورية (مثل انعدام الأمن الغذائي الموسمي). لذلك يمكن أن يشير مفهوم الاستقرار إلى أبعاد توافر الأمن الغذائي والوصول إليه. كما قد يشير إلى الاستدامة التي تعني القدرة طويلة الأجل للنظم الغذائية على توفير الأمن الغذائي والتغذية بطريقة لا تعرض للخطر، وتعني أيضا الأسس الاقتصادية والاجتماعية والبيئية المتينة التي تولد الأمن الغذائي والتغذية للأجيال القادمة.

وتعرَّفُ الحوكمة على جميع المستويات بأنها العمليات التي تعبر بها الجهات العامة والخاصة عن مصالحها، من خلال تأطير القضايا وتحديد أولوياتها، واتخاذ القرارات ووضعها موضع التطبيق، والمتابعة، والتنفيذ. ويتطلب التصدي لتحديات الأمن الغذائي في المنطقة العربية إعداد وتطبيق نظام للحوكمة الرشيدة على المستويات القطرية وعلى المستوى القومي، تكون فيه آلية اتخاذ القرارات والالتزام بها محكمة ومسنودة بأجهزة الدولة المعنية لضمان استدامة النظم الغذائية، وتعزيز التنسيق والتعاون العربي لتعزيز مسارات الأمن الغذائي في المنطقة العربية. وقد أشارت بعض الدراسات إلى أن معظم عوامل انعدام الأمن الغذائي في كثير من حالات دول العالم وأقاليمها هي نتائج سوء الحوكمة. وتمكن حوكمة الأمن الغذائي من مواجهة أزمات الغذاء وبخاصة فيما يتصل بالتنسيق والتعاون العربي في هذا الصدد، بالإضافة إلى التمكين من معالجة قضايا انعدام الأمن الغذائي في مختلف جوانبها المتعلقة بالإنتاج والإتاحة والتغذية والتمكين من الحصول على الغذاء سواء على مستوى الأفراد أو الدول أو على مستوى الوطن العربي.

3 - 1: جهود تحقيق استقرار وحوكمة الأمن الغذائي بالدول العربية:

3-1-1: الجهود على المستويات القطرية:

يعتمد استقرار الأمن الغذائي على الحفاظ على جميع ركائز الأمن الغذائي الثلاث في جميع الأوقات. وهذا يعني أولاً تقليل مخاطر نقص عرض الغذاء، وتمكين المستهلك من الحصول الدائم على الغذاء والاستفادة منه، والتصدي للعوامل الطبيعية السياسية والاقتصادية والبيئية غير الملائمة مثل: تقلبات الطقس الموسمية وتقلبات الأسعار والعوامل السياسية والاقتصادية التي تؤثر على مسارات العرض والطلب.

وقد شهد عام 2021 تحسناً في مؤشر الموارد الطبيعية والقدرة على الصمود، حيث ارتفعت قيمة المؤشر للوطن العربي من نحو (42.1) درجة في عام 2020 إلى نحو (46.1) درجة في عام 2021، وهو يقل عن المتوسط العالمي الذي تحسن من نحو (49.1) درجة إلى (50.8) درجة في عام 2021، شكل (3 –1). ومقارنة بمناطق جغرافية أخرى فإن المتوسط العربي يزيد على نظيره لدول إفريقيا جنوب الصحراء المقدر بنحو (45.7) درجة، ويقل عن متوسط كلٍ من المملكة المتحدة (69) درجة والولايات المتحدة الأمريكية (61.3) درجة.

شكل (3 – 1): مؤشر الموارد الطبيعية والقدرة على الصمود في الدول العربية والعالم عام 2021

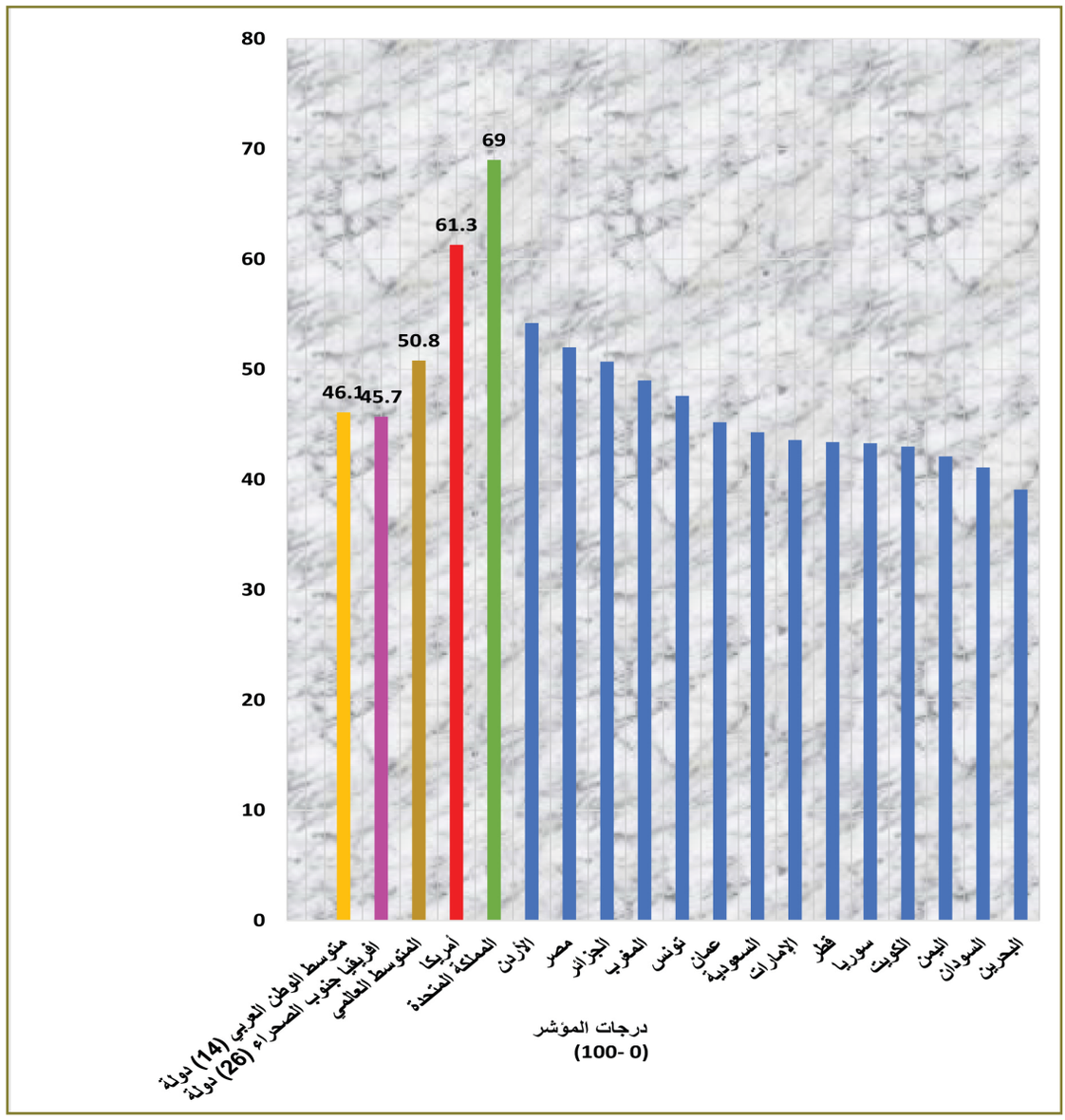

المصدر: حسبت من (Economist intelligence Unithttps: / /foodsecurityindex.eiu.com /country)

وتشهد المنطقة العربية جهوداً مستمرة لضمان استقرار وحوكمة الأمن الغذائي العربي. فعلى المستويات القطرية اشتملت جهود الدول العربية على إعداد وتنفيذ الإستراتيجيات والبرامج والمشروعات القطرية للأمن الغذائي متضمنة تعزيز استدامة وحوكمة الأمن الغذائي. ومن أمثلة تلك الإستراتيجيات والبرامج الإستراتيجية الوطنية للأمن الغذائي في الأردن، والنظام الوطني للزراعة المستدامة والاستراتيجية الوطنية للأمن الغذائي في الإمارات.

وفي **السعودية** يتم في إطار إستراتيجية الأمن الغذائي تنفيذ برنامج الاحتياطي والخزن الإستراتيجي للأغذية، ونظام حوكمة متكامل للتنسيق بين القطاعات والجهات ذات العلاقة، ونظام للإنذار المبكر للأمن الغذائي متضمناً نظام معلومات الأسواق الزراعية، وبرنامج وطني للحد من الفاقد والهدر من الغذاء، وتطوير نموذج عمل مؤسسي على المستوى الوطني، وضمان حوكمة واضحة ومسؤولة عن الأمن الغذائي.

وفي **الجزائر** تم وضع إستراتيجيات تنموية جديدة لفتح أبواب تنموية ناجحة. هذا إلى جانب المجهودات التي بذلتها الدولة، والرامية إلى تفعيل دور القطاع الفلاحي في الاقتصاد الوطني، من خلال اعتماد سياسات وبرامج

حكومية خاصة بالتجديد الزراعي والريفي والصحة. وأطلقت قطر إستراتيجية قطر الوطنية للأمن الغذائي (2018 2023–) والتي تعمل الدولة من خلالها على تعزيز استدامة الأمن الغذائي وحوكمته.

وفي **المغرب** شملت برامج وأنشطة ضمان استقرار الأمن الغذائي التصدي لتحديات التغيرات المناخية، وتوالي سنوات الجفاف، وتدهور التربة، والأزمات الوبائية الدولية الحيوانية والبشرية المتكررة، وبخاصة وباء كورونا – 19 وانعكاساته على حركة التجارة العالمية وعرقلة نقل البضائع. وفي هذا الصدد عملت المملكة على تطوير وتوسيع بنيات التخزين الإستراتيجي بهدف تأمين احتياجات المواطنين المغاربة وأيضاً قطعانهم لمدد زمنية طويلة عوضاً عن القدرة الحالية التي لا تتجاوز أشهراً معدودة.

وفي **العراق** التزمت الحكومة بأهداف التنمية المستدامة المتفق عليها دولياً، بما في ذلك الهدف 2 من أهداف التنمية المستدامة "القضاء على الجوع وتحقيق الأمن الغذائي وتحسين التغذية وتعزيز الزراعة المستدامة" وذلك لضمان استقرار أمنها الغذائي. وتقوم الدولة بإعادة تأهيل البنية التحتية للزراعة والمياه في المناطق المحررة، وتطوير سلاسل القيمة للمحاصيل الرئيسية لتحسين الإنتاجية الزراعية، وسبل العيش الريفية، ودعم المنتج العراقي. وتقوم الدولة أيضاً بتطوير القدرات المؤسسية لتعزيز إجراءات المحاجر البيطرية، والسيطرة على الأمراض الحيوانية المتوطنة والعابرة للحدود. كما يتم تقديم مصادر الطاقة المتجددة كوسيلة لإنتاج الغذاء المستدام، ودعم الممارسات الزراعية الجيدة المقاومة لتغير المناخ في ضوء التحديات المناخية الحالية. وقد تم إجراء مراجعة الإستراتيجية الوطنية للأمن الغذائي والتغذية لصياغة مجموعة من السياسات والتغيرات المؤسسية، لتحقيق أهداف ضمان استقرار وحوكمة الأمن الغذائي، وتم في ذلك إنشاء لجنة استشارية تضم المؤسسات الحكومية المعنية بهدف تنسيق عمل اللجنة الوطنية للأمن الغذائي.

وفي **السودان** تم إنشاء الأمانة العامة للأمن الغذائي كإطار قومي لحوكمة وتعزيز أوضاع الأمن الغذائي في الدولة. وتضم الأمانة كافة الوزارات والمؤسسات ذات الصلة بالأمن الغذائي. كما تم إعداد إستراتيجيات للأمن الغذائي على المستويات الولائية، وتم أيضاً تنفيذ عددٍ من البرامج المشروعات والأنشطة التي تستهدف ضمان استقرار الأمن الغذائي منها:

- تطوير المخزون الإستراتيجي، وتوفير أوعية تخزينية توائم التخزين الإستراتيجي، لتفادي التخزين التقليدي المتبع حالياً لمعالجة فوائض الإنتاج، وقد بلغ إجمالي هذه السعات التخزينية في عام 2020 حوالي 1425 ألف طن.
- برامج تثبيت الأسعار كداعم للمستهلك والمنتج معاً.
- التدخل المباشر بطرح كميات من الذرة بالولايات بلغت 38 ألف طنٍ، بأسعار مناسبة وفي متناول يد المستهلك.
- برامج ومشروعات الحماية الاجتماعية كالدعم النقدي المباشر.

وفي **مصر** اشتملت جهود ضمان استقرار الأمن الغذائي تطوير شبكات الأمان الاجتماعي، وتقديم مواد غذائية ذات جودة معقولة إلى الأسر الفقيرة وبخاصة النساء والأطفال، لاستهلاك ما يكفي من الطعام الصحي والمغذى، وتطبيق الإدارة المستدامة للموارد الطبيعية المتاحة، وترشيد استخدامها للمحافظة على البيئة في الإنتاج الزراعي، وتعظيم الاستفادة من وحدتي الأرض والمياه. هذا إلى جانب خفضٍ معدلات الفاقد من الغذاء وربط المزارع بالأسواق، ودعم برامج ومشروعات زيادة إنتاج السلع الغذائية رأسياً وأفقياً عن طريق إجراء التعاقدات الاستثمارية لاستصلاح مليون فدانٍ من الأراضي واستزراعها، الأمر الذي يساعد على تحسين نسبة الاكتفاء الذاتي من سلع الغذاء الرئيسية، بالإضافة إلى تحقيق الاكتفاء الذاتي من اللحوم والدواجن ومنتجات الألبان، من خلال إنشاء مشروعات إنتاج حيواني وإنشاء مجتمعات صناعية زراعية في الأراضي المستصلحة، وكذلك إنشاء شركات مساهمة للشباب والفئات الاجتماعية ضمن المساحات التي سيتم تخصيصها لهم بالمشروع منعاً لتفتيت الحيازات الزراعية.

وفي إطار حوكمة الأمن الغذائي بالدول العربية وضمان استدامته نفذت الدول العربية مجموعة من المشروعات والأنشطة غطت مجالات تعزيز سبل العيش والأمن الغذائي للمجتمعات، وتطوير أنظمة الإنتاج والتسويق والتخزين، وتعزيز الممارسات الزراعية الجيد ومشروعات تعزيز صمود صغار المنتجين والأسر الريفية 2021، هذا إلى جانب المشروعات والأنشطة التي يجري تنفيذها بالدول العربية، اشتملت تقارير الأمن الغذائي القطرية مجموعة من التوصيات لضمان استدامة الأمن الغذائي وحوكمته. اشتملت تلك التوصيات والمقترحات على ما يلي:

- ✓ تطوير النظم المزرعية والتسويقية وتوفير مستلزمات الإنتاج بالكميات الكافية وفي المواقيت المناسبة.
- ✓ تطوير التخزين الإستراتيجي ومخزونات الطوارئ وتطوير قطاعات الزراعة المطرية.
- ✓ حماية وترشيد استغلال الثروات السمكية والتصدي للصيد العشوائي، والتوسع الرأسي في إنتاج محاصيل الحبوب لتحسين مناخ الاستثمار لجذب الاستثمار الخاص في الزراعة وخاصة إنتاج الحبوب وتقديم التسهيلات لاستصلاح أراضي جديدة.
- ✓ رفع الوعي بأهمية تغيير أنماط الاستهلاك الغذائي بالعودة إلى استهلاك الحبوب المنتجة محلياً مثل الدخن والذرة الرفيعة أو خلطها مع الدقيق والقمح من أجل تقليص الدقيق والقمح المستورد.
- ✓ تطوير البنيات التحتية وبخاصة الطرق، والمخازن وقنوات الري.
- ✓ تشجيع توطين إنتاج التقاوي وإكثار البذور وتحسين معاملات ما بعد الحصاد.
- ✓ تشجيع التوجه لاستخدام مصادر الطاقة البديلة في عملية الإنتاج الزراعي خصوصاً الطاقة الشمسية وغيرها من المصادر المتجددة.
- ✓ تفعيل مبادرات تسهيل حركة التبادل التجاري بين الدول والأقاليم العربية.

3-1-2 الجهود على المستوى القومي:

مواصلة لجهودها واهتمامها بقضايا التنمية الزراعية العربية والأمن الغذائي العربي، قامت المنظمة بإطلاق مبادرة بهدف تسريع تحقيق الأمن الغذائي العربي. وقد ارتكزت المبادرة على البرنامج الطارئ للأمن الغذائي العربي ليواكب المتغيرات المعاصرة، ويتعامل مع المهددات والمخاطر التي تفرضها كافة الأحداث التي طرأت خلال العقد الأخير بعد إطلاق البرنامج الطارئ للأمن الغذائي العربي.

يستهدف البرنامج تعزيز مسارات الأمن الغذائي العربي من خلال التوسع في القطاع المطري في الأراضي الصالحة للزراعة غير المستغلة في الدول العربية، وتعظيم العائد من وحدتي الأرض والمياه في كل من القطاع المروي والمطري القائمين، ومن الوحدة الحيوانية لقطيع الرعي. بجانب زيادة الرقعة الزراعية المرَوية وخفض العجز في المجموعات السلعية الغذائية الرئيسية.

وفي إطار جهودها لتعزيز مسارات الأمن الغذائي وتحقيق أهداف الأمن الغذائي في المنطقة العربية أعدت المنظمة إستراتيجية التنمية الزراعية العربية المستدامة (2020 – 2030) بتكييف ومواءمة الإستراتيجية العربية للتنمية الزراعية المستدامة (2005 – 2025) وخططها وبرامج عملها السنوية وربطها بأهداف وغايات التنمية المستدامة 2030، بحيث يؤدي تنفيذها إلى مساعدة الدول الأعضاء على تحقيق تلك الأهداف والغايات، وإحداث نقلة نوعية للقطاعات الزراعية العربية تسهم في تحقيق تنمية زراعية عربية مستدامة وعالية الإنتاجية تحقق مستوى معقول من الرفاه والرخاء لسكان الدول العربية.

تهدف الإستراتيجية التنمية الزراعية إلى توفير إطار عمل لإدارة ومعالجة التحديات المتعلقة بالقطاع الزراعي في الدول العربية من خلال تحقيق خمسة أهداف إستراتيجية طويلة الأجل وهي:

- **الهدف الأول**: دعم التحول والتكيف في النظم الزراعية والغذائية للقضاء على الجوع والحد من الفقر.
- **الهدف الثاني**: المحافظة على حسن إدارة الموارد الزراعية والنظم الايكولوجية واستدامتها في المنطقة العربية.
- **الهدف الثالث**: تعزيز التكامل الزراعي العربي وتأطير آليات وإجراءات وسياسات ونظم التجارة والاستثمار الزراعي العربي.
- **الهدف الرابع**: تنمية وازدهار الريف العربي وتأهيل ودعم مقدرات التأقلم مع التغيرات البيئية والاقتصادية والمجتمعية ذات الصلة بالقطاع الزراعي.
- **الهدف الخامس**: حسن إدارة ومشاركة وإتاحة المعرفة الزراعية فنياً ومؤسسياً لدعم صانعي القرار (مستودع المعرفة).

وتشمل مخرجات الإستراتيجية المعدلة في استدامة الرخاء والدخل وازدهار المناطق الريفية، وزيادة مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي بجانب زيادة الإيرادات الحكومية، وزيادة العمالة الريفية وتحسين الإنتاج والإنتاجية الزراعية. وعلى المدى المتوسط تشمل مخرجات الإستراتيجية توفير قدرات بشرية ومؤسسية مستدامة ومنظمة، واستخدام تقانات ذكية ملائمة ومستدامة على طول سلسلة القيمة، وتوفير بيئة أعمال زراعية وصناعية أكثر تطوراً وانتشاراً، واستخدام أوسع للتقانات والآلات الزراعية والطاقة البديلة لزيادة الإنتاج والإنتاجية، وتعزيز الاستجابة للتغيرات المناخية.

3-1-3 نماذج لإنجازات المنظمة في مجال المشروعات خلال العام 2021:

كما هو موضح في جدول (3 – 1) فإن المشروعات التي نفذتها المنظمة خلال عام 2021 قد غطت المجالات التالية:

- التطوير التقني الزراعي.
- تنمية الموارد.
- الإنتاج الحيواني والاستزراع السمكي.
- التجارة الزراعية العربية البينية.
- مكافحة الأمراض الحيوانية العابرة للحدود.

جدول (3 – 1): نماذج من مشروعات المنظمة عام 2021 لتعزيز واستدامة الأمن الغذائي

مجال الإنتاج الحيواني والاستزراع السمكي	
مشروع تحسين الكفاءة الإنتاجية لسلالات الثروة الحيوانية	مشروع نقل تقانات تحسين الكفاءة التناسلية للحيوانات الزراعية
مشروع الاستزراع السمكي في المياه العذبة وتنمية المصايد البحرية	مشروع تطوير وتنمية الغابات والمراعي
المشروع الإقليمي لرصد ومكافحة الأمراض الحيوانية العابرة للحدود	مشروع دعم القدرات في مجال التغذية الحيوانيّة وتصنيع الأعلاف
مجال تنمية الموارد	
مشروع تنمية الموارد المائية وحصادها	مشروع الترابط بين المياه والزراعة والطاقة NEXUS
مشروع دعم الجهود العربية في متابعة وتنفيذ الاتفاقيات الدولية في مجال البيئة	مشروع الأنظمة البيئية السليمة لتنمية المراعي في جمهورية مصر العربية
مشروع تطوير المجتمعات الريفية وتنمية الموارد البيئية في المملكة العربية السعودية	مشروع تعزيز مرونة واستدامة القطاع الزراعي في الوطن العربي
مجال السياسات والتجارة والاستثمار	
مشروع تحسين بيئة ومناخ الاستثمار الزراعي وتحديد الفرص الاستثمارية المتاحة	مشروع تطوير نظم سلامة الأغذية وتسهيل التجارة البينية للدول العربية
مشروع سلاسل القيمة للمنتجات الزراعية	مشروع تطوير وتحسين السياسات الزراعية
مجال الإحصاء الزراعي، التطوير التقني الزراعي والتدريب	
المشروع العربي لتطوير المعلومات والإحصاءات الزراعية والسمكية	مشروع تنسيق إجراءات الصحة والصحة النباتية
مشروع تحديث وتطوير قواعد البيانات والمعلومات والاتصالات	البرنامج العربي لتطوير ريادة الأعمال الزراعية
مشروع تطوير التصنيع الغذائي في الريف العربي	مشروع المواصفات الاسترشادية للمنتجات الزراعية والسمكية
البرنامج العربي للتدريب الزراعي والسمكي	مشروع تدريب خبراء المنظمة العربية للتنمية الزراعية على (3PA)
مشروع دعم نشاطات المرأة في المجالات المدرة للدخل	مشروع التدريب على رأس العمل حول برمجة سبل العيش الموسمية والتخطيط التشاركي المجتمعي CBPP
الشبكات العربية	
مشروع الشبكة العربية للمعلومات التسويقية الزراعية	مشروع الشبكة العربية لتعزيز دور المرأة في المجتمعات الريفية والبدوية والساحلية
مشروع الشبكة العربية للنهوض بتربية نحل العسل	مشروع الشبكة العربية للموارد الوراثية النباتية
مشروع الشبكة العربية للموارد الوراثية لحيوانات الغذاء والزراعة	مشروع الشبكة العربية لتربية الأحياء المائية
مشروع الشبكة العربية للإدارة المستدامة للموارد الرعوية	

2021

جمهورية السودان، الخرطوم، العمارات شارع 7
ص.ب:474، الرمز البريدي 11111
هاتف: 81/80/472178 183 249+
471485 183 249+
51/50/4716 183 249+
فاكس: 471202 183 249+
E-mail:info@aoad.org
Website:http://www.aoad.org

ISSN 1811-5020

2021